



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية

The Impact of Applying Governmental Financial Management System (GFMS) in Executing the Accounting Operations in Jordanian Governmental Directorates

إعداد

يوسف عزالله القرعان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد الراحلة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني 2016/2015

تفويض

أنا يوسف عطا الله عبدريه القرعان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: يوسف عطا الله عبد ربه القرعان الرقم الجامعي: 1420504004
التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مأخوذة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، واستناداً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / / 2016م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الادارية الحكومية الاردنية

The Impact of Applying Governmental Financial
Management System (GFMIS) in Executing the Accounting
Operations in Jordanian Governmental Directorates

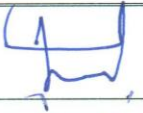



وأجيزت بتاريخ ٢٤ / ٥ / 2016م

إعداد الطالب

يوسف عطا الله عبد ربه القرعان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|---|---|
|  | الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة (مشرفاً ورئيساً) |
|  | الأستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة (عضواً) |
|  | الدكتور محمد مفلح الحذب (عضواً) |
|  | الدكتور ابراهيم جويقل العبادي (عضواً خارجياً) |

الإهداء

إلى..... روح أمي رحمها الله.

إلى..... روح والدي رحمه الله.

إلى..... زوجتي الحبيبة لها مني عظيم الحب وبالغ التقدير.

إلى..... أبنائي الأعزاء قرّة عيني .

إلى..... كل من علمني حرفاً وساعدني للسير في طريق العلم

والمعرفة.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله في كل بدأ وختام والصلاة والسلام على عبده هادي الأنام فأني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل الدكتور محمد الرحاحله، كذلك أتقدم بالشكر الجزيل للعاملين في جامعة آل البيت بجميع كوادرها العلمية وبالشكر، والتقدير إلى كلية إدارة المال والأعمال قسم المحاسبة لما قدموه لي من مد يد العون ومساعدتي في إنهاء رسالتي وإتمامها. وأتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدني ولو بكلمة تشجيع حتى وصلت إلى ما وصلت إليه فلجميع كل الشكر والتقدير.

مع خالص تحياتي وتقديري للجميع

فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | العنوان |
|------------|--|
| ب | تفويض |
| ج | أقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها |
| د | قرار لجنة المناقشة |
| هـ | الإهداء |
| و | شكر وتقدير |
| ز | فهرس المحتويات |
| ط | قائمة الجداول |
| ك | قائمة الأشكال |
| ل | قائمة الملاحق |
| م | قائمة الاختصارات |
| ن | الملخص باللغة العربية |
| س | الملخص باللغة الإنجليزية |
| 1 | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة |
| 2 | مقدمة |
| 2 | مشكلة الدراسة |
| 3 | أهمية الدراسة |
| 3 | أهداف الدراسة |
| 4 | فرضيات الدراسة |
| 5 | أنموذج الدراسة |
| 5 | مصطلحات الدراسة |
| 7 | الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 8 | المبحث الأول: الإطار النظري |
| 8 | أولاً: العمليات المحاسبية |
| 11 | ثانياً: المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي الحكومي |
| 18 | ثالثاً: الموازنة العامة |
| 24 | رابعاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي |

| رقم الصفحة | العنوان |
|------------|--|
| 36 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة |
| 36 | أولاً: الدراسات العربية |
| 44 | ثانياً: الدراسات الأجنبية |
| 47 | ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة |
| 48 | الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات |
| 49 | منهجية الدراسة |
| 49 | أداة الدراسة |
| 49 | مجتمع الدراسة وعينتها |
| 51 | صدق أداة الدراسة |
| 52 | مصادر جمع البيانات |
| 52 | الأساليب الإحصائية المستخدمة |
| 53 | الفصل الرابع: نتائج الدراسة |
| 54 | أولاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية |
| 56 | ثانياً: تنفيذ العمليات المحاسبية |
| 61 | ثالثاً: اختبار الفرضيات |
| 65 | الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات |
| 66 | أولاً: مناقشة النتائج |
| 67 | ثانياً: التوصيات |
| 68 | قائمة المراجع |
| 73 | الملاحق |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|------------|--|------------|
| 50 | الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة | (1-3) |
| 51 | قيم معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة | (2-3) |
| 55 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تطبيق نظام المعلومات المالية الحكومية | (1-4) |
| 56 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات القبض | (2-4) |
| 57 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات الصرف | (3-4) |
| 58 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات التسوية البنكية | (4-4) |
| 59 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات الموازنة | (5-4) |
| 60 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ الحوالات البنكية | (6-4) |
| 60 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات السقف المالي | (7-4) |
| 61 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على العمليات المحاسبية | (8-4) |
| 61 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية | (9-4) |
| 62 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات الصرف المحاسبية | (10-4) |
| 62 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات التسوية البنكية | (11-4) |
| 63 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات تنفيذ الموازنة | (12-4) |

| رقم الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|------------|---|------------|
| 63 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على الحوالات المالية | (13-4) |
| 64 | تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية على منح السقف المالي | (14-4) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | رقم الشكل |
|--------|----------------|-----------|
| 5 | أنموذج الدراسة | (1-1) |

قائمة الملاحق

| رقم الصفحة | العنوان | رقم الملحق |
|---------------|---------------------------|---------------|
| 74 | الاستبانة | (1) |
| 79 | كشف بأسماء قائمة المحكمين | (2) |

قائمة الاختصارات

| الاختصار | الدلالة |
|----------|---------------------------------------|
| GFMIS | نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية |
| ERB | تخطيط الموارد المؤسسية |

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية

إعداد

يوسف القرعان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد الرحاطة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل الوصول إلى الهدف قام الباحث بتصميم استبانة تم إعدادها استناداً إلى الدراسات السابقة، ويتألف مجتمع الدراسة من العاملين على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة من العاملين في الأقسام المالية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية؛ حيث تألفت عينة الدراسة من 250 مبحوثاً، وتم استرجاع 232 استبانة بنسبة استجابة وصلت إلى 92.8%. وقام الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) لإدخال البيانات وتحليلها. وقد استخدم الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي للوصول إلى نتائج الدراسة، أظهرت النتائج أن تقييم العاملين لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية جاء بدرجة مرتفعة، وسجل أدنى تقييم لشمولية النظام المالي لجميع العمليات المحاسبية في الشؤون المالية، وتبادل الخبرة، وتحقيق الوفورات المالية، كذلك بينت النتائج أن تقييم تنفيذ العمليات المحاسبية جاء بدرجة مرتفعة، وسجل أدنى تقييم لعمليات القبض، وبالأخص توفير النظام الوقت اللازم لعمليات القبض، وكذلك تأثير النظام على تنفيذ العمليات جاء متفاوتاً، فقد سجل أعلى تأثير عمليات التسويات البنكية وعمليات الصرف المحاسبية، بينما كان التأثير على العمليات الأخرى متوسطاً، ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة توفير البنية التحتية المناسبة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الوحدات الإدارية الحكومية، وتحسين النظام المالي الحكومي، وغيرها من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، تنفيذ العمليات المحاسبية، الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية

The Impact of Applying Governmental Financial Management System (GFMS) in Executing the Accounting Operations in Jordanian Governmental Directorates

By
Yousef Al Quraan
Supervisor
Prof. Dr. Mohammad Rahahleh

Abstract

The objective of this research is to investigate the role of governmental financial management system (GFMS) on executing the accounting operations in governmental directorates. The study used the descriptive and qualitative approach. To accomplish this objective questionnaire was designed according to previous literature. The study population includes workers on GFMS system. The questionnaire was distributed on simple random sample composed of 250 financial employees in governmental ministries and directorates, while the recovered questionnaires were 232 with response rate 92.8%. The questionnaires were entered on SPSS software for analysis. Descriptive and inferential statistics were used to find out results. The results showed that the evaluation GFMS application was positive, while the lowest evaluation was for the comprehensiveness of system for all accounting processes , exchanging experience and improve savings and the execution of accounting processes were positive too, while the lowest evaluation was reported for the receive processes specially the saving the time for receives. The highest effect of system was for bank settlements and exchange processes, while the effect on other processes was moderate. Some of the study recommendations were the ensuring of availability of good infrastructure in ministries and directorates to make possible to use the system smoothly, and improving the governmental financial system, in addition to other recommendations.

Keywords: Governmental financial management system, Accounting Operations, Jordanian government units

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

أنموذج الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر الموارد المالية من أهم الموارد بالنسبة للدولة، وينعكس إدارة هذه الموارد بكفاءة بشكل مباشر على الأداء الحكومي في مختلف نواحي التنمية، لذلك تسعى كافة الدول إلى إيجاد أنظمة رقابة مالية من أجل تخفيض الأخطاء وتبسيط تنفيذ العمليات المحاسبية. وتعمل الأنظمة المحاسبية على تحديد خطوات تنفيذ العمليات المحاسبية للعاملين في مجال المحاسبة، كذلك توضح مسؤوليات كلاً من المحاسبين العاملين في الخطوات المفترض تطبيقها لإنهاء كل عملية من العمليات المحاسبية. وفي الأردن، قامت وزارة المالية باستحداث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وهذا النظام يعتبر من الأنظمة المتطورة التي تمكن العاملين في القطاع المالي الحكومي التواصل مع وزارة المالية من خلال هذا النظام، حيث يستطيع العاملون في الدوائر المالية في الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة من متابعة الوضع المالي لدوائرهم ووزاراتهم، وفي نفس الوقت يستطيع هؤلاء المحاسبين الحصول على أذونات الصرف للعمليات المالية من خلال التصريح المباشر من وزارة المالية. إن وجود هذا النظام المالي لمتابعة الأعمال المالية الحكومية بسط تنفيذ العمليات المحاسبية، واختصر الوقت والجهد اللازم للحصول على سقوف الصرف، كذلك سهل عمليات المتابعة والتدقيق المالي من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة، وفي الوقت ذاته سهل عمل المراقبين الماليين في وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهي الجهات المسؤولة عن عمليات الرقابة المالية.

مشكلة الدراسة

عانى موظفي القطاع العام ولفترت طويلة بسبب عدم وجود أنظمة محوسبة تسهل الإجراءات المحاسبية والمتابعة مع وزارة المالية والدوائر الأخرى، ونتيجة لذلك كانت معظم الأعمال المحاسبية تتم بشكل يدوي، بالإضافة إلى الجهد والوقت اللازم لعمليات المتابعة، ومن هنا كان لا بد من إيجاد حلول تغير مجرى العمل المحاسبي في القطاع العام، والذي تجسد بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وكي يكون هذا النظام ناجحاً لا بد أن يستوعب كبر الأعمال المالية الحكومية، ولمعرفة مدى تلبية هذا النظام للاحتياجات المالية الحكومية، تأتي مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية؟
2. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ عمليات الصرف المحاسبية؟
3. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على التسويات البنكية؟
4. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ الموازنة؟
5. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على الحوالات المالية؟
6. هل يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على منح السقف المالي؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال توفير بيانات حول أهمية أتمتة النظام المالي الحكومي، وما تساهم فيه من تسهيل لإجراء العمليات المحاسبية، وكذلك تقديم معلومات حول النتائج الإيجابية والسلبية للأتمتة على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، قياساً بالوضع السابق والذي كان يعتمد على تنفيذ جميع العمليات وإجراء جميع أنواع الاتصال من خلال الحضور الشخصي للمعني لدى الوزارة أو الدوائر الأخرى ذات العلاقة، كذلك توفر هذه الدراسة معلومات حول الجوانب التي يمكن تحسينها على النظام المالي الحكومي بهدف الوصول به إلى أفضل حالاته، ومن ناحية علمية فإن هذه الدراسة تساهم بشكل فعال في توفير المعلومات حول أتمتة الأنظمة المحاسبية ومساهمتها في تحقيق تطور ملموس في مجال العمل المحاسبي سواءً في القطاع الخاص أو العام.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية؟ وتهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على:

1. عمليات القبض المحاسبية.

2. تنفيذ عمليات الصرف المحاسبية.

3. التسويات البنكية.

4. تنفيذ الموازنة.

5. الحوالات المالية.

6. منح السقف المالي.

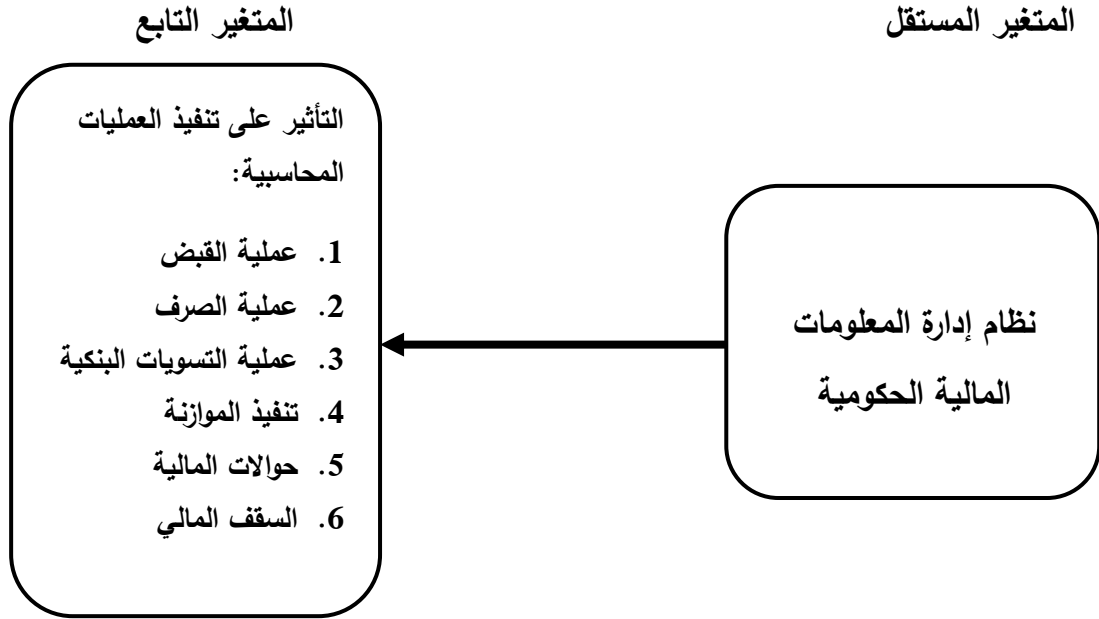
فرضيات الدراسة

قامت هذه الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية : "لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ " ، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالي:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ عمليات الصرف المحاسبية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.
3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على التسويات البنكية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.
4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ الموازنة عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.
5. الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على الحوالات المالية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.
6. الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على منح السقف المالي عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

أنموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على النموذج التالي والذي يوضح علاقات المتغيرات بعضها ببعض كما يلي:



شكل (1): نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الدراسات السابقة..

مصطلحات الدراسة

تقدم التعريفات التالية تصور لبعض المصطلحات الواردة في هذه الدراسة والتي تساهم في تعميق فهم الدراسة وتحقيق أهدافها:

عمليات القبض: تشمل جميع العمليات المتعلقة بقبض الإيرادات وقيدها، وتشمل أيضاً إدارة المقبوضات المختلفة مثل الأمانات وغير من المقبوضات .

عمليات الصرف: العمليات المتعلقة بصرف النفقات الخاصة بالدائرة الحكومية من الموازنة العامة للدولة المرصودة للدائرة ضمن موازنتها لسنة مالية معينة (الحجاوي، 2010، ص73).

التسويات البنكية: مطابقة رصيد البنك في الدفاتر مع ما ورد في كشف البنك (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص49).

تنفيذ الموازنة: الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية الرئيسية والفرعية والمناقلات ونقل العهدة والحجز من الموازنة (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص3).

الحوالات المالية: الحوالات المالية التي تصدرها وزارة المالية للوزارات والدوائر الحكومية للصرف منها على العمليات المالية (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص5).

السقوف المالية: الأموال اللازمة لتنفيذ عملية محاسبية ضمن الموازنة العامة للوزارة أو الدائرة الحكومية (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص7).

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية: "عبارة عن نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص2).

العمليات المحاسبية: عبارة عن عمليات القبض، الصرف، التسويات البنكية، تنفيذ الموازنة، الحوالات المالية، السقوف المالية (نظام المعلومات المالية الحكومية، 2011، ص3).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: العمليات المحاسبية

ثانياً: المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي الحكومي

ثالثاً: الموازنة العامة

رابعاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

يقدم هذا المبحث الإطار النظري للدراسة، والذي يقدم شرح للجوانب النظرية المتعلقة بالعمليات المحاسبية، مفهومها والعمليات التي تتضمنها العمليات المحاسبية، كذلك يقدم هذا المبحث المحاسبة الحكومية من حيث التعاريف والمفهوم، كذلك يتعرض الفصل لمفهوم الموازنة العامة، وقواعد ومبادئ إعداد الموازنة، كذلك يعرض هذا المبحث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، من حيث أهدافه، وطريقة عمله، ومكوناته، كذلك يعرض البيئة التي يعمل فيها هذا النظام.

أولاً: العمليات المحاسبية

تشمل العمليات المحاسبية جميع العمليات ذات العلاقة بإدارة الحسابات وإغلاقها وإعداد موازين المراجعة الإجمالية وإعداد الحساب الختامي وإصدار التقارير المالية حسب معايير المحاسبة الحكومية المتعارف عليها، والأجزاء التالية توضح العمليات المحاسبية وأهميتها. تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية، وتعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كمياً، يؤثر على أصول وخصوم الوحدة المعينة، ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية.

يوجد نوعان من العمليات المحاسبية (إسماعيل وعدس، 2009، ص25):

- العمليات الخارجية: تنشأ من عملية التبادل بين الوحدة الاقتصادية وبين الأطراف الخارجية المتعاملين معها، مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون، الجهات الحكومية والرسمية.
- العمليات الداخلية: تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في الوحدة الاقتصادية. ولذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الاقتصادية (وديان والحدر، 2010، ص11):

1. البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية.

2. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهياكل التجارية، والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعة.

3. البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية، نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض، مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجر والمرتببات.

4. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جيدة، أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء، أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها. غالباً ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية، أو معبراً عنها في صورة نقدية، وخصوصاً لأغراض الاستخدام الخارجي. كما يمكن أن تكون مدخلات النظام المحاسبي معبراً عنها بوحدات قياس المدخلات أو المخرجات، قياس كمي: مثلاً وحدات، ساعات، أوزان، وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي وخصوصاً في الشركات الصناعية.

عمليات نظام المعلومات المحاسبي:

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات (الحجوي، 2010، ص21).

لا تعتبر المحاسبة المالية بديلة للمحاسبة الإدارية، بل كل منها مكمل للنظام الآخر، بمعنى أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية (حسين، 2004، ص35).

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: مخرجات يومية روتينية، ومخرجات معلومات تغذية راجعة.

يتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع أطراف وهيئات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة (حجازي، 2007، ص4).

ومن أمثلة هذه المخرجات:

- أوامر الشراء.
- محاضر الاستلام.
- شيكات المدفوعات.
- فواتير البيع للعملاء.
- أوامر الشحن.
- إيصالات صرف وإيداع نقدية.
- شيكات.
- رواتب ومكافآت العاملين.
- أدونات الموارد والمهمات... الخ

تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري، لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية.

يحتاج مستخدمو النظام المحاسبي إلى معلومات التغذية العكسية لتنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلى ثلاثة أنواع:

- الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي.
- أما الثاني، فليلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين.
- أما النوع الثالث من المعلومات العكسية، فيكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل.

يتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتمشى مع تصنيف المعلومات العكسية، وهي تقارير تشغيلية، تقارير تخطيطية وتقارير رقابية.

ثانياً: المحاسبة الحكومية والنظام المحاسبي الحكومي

تُعرف المحاسبة الحكومية بأنها: مجموعة المفاهيم والمبادئ العلمية والأساسية الفنية التي يمكن بها ترشيد النشاط الحكومي والتقدير عن نتائجه بصورة دورية إلى الجهات المسؤولة عن إدارة ومراقبة الأموال العامة (حجازي، 2007، ص8).

المبادئ العامة لحسابات الحكومة

هناك أربعة عشر مبدأ يقوم عليها النظام المحاسبي الحكومي:

1. يجب أن يكون النظام قادراً على التوضيح ما إذا كانت الوحدة قد التزمت بالقوانين عند تحصيلها للإيرادات وإنفاقها للمصروفات.
2. إذا ما تعارضت النصوص القانونية مع المبادئ المحاسبية فأنه يجب الالتزام بالقوانين.
3. يجب أن يقوم نظام حسابات الحكومة على أساس نظرية القيد المزدوج مع استخدام مجموعة دفترية كافية لتحقيق الرقابة الفعالة على المصروفات والإيرادات.
4. ينبغي الإقلال من عدد الاعتمادات.
5. يمكن تقسيم الاعتماد إلى اعتماد عام. اعتماد إيرادات خصصه - اعتماد رأس مال عامل - اعتماد إيرادات سندات.
6. يجب أن يتوافر لكل اعتماد مجموعة متوازنة من الحسابات ويجب أن يراعي أن تكون تلك الحسابات قادرة على إعطاء صورة واضحة عن فروع النشاط.
7. تتداخل العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية ويصعب إيجاد الحد الفاصل بينهما.

هذا التبويب لا يفيد في قياس الأثر الكلي للحكومة على مستويات النشاط الاقتصادي فهو يقيس جزءاً من ذلك الأثر.

التبويب طبقاً لموازنة البرامج والأداء

قد تعتبر موازنة البرامج والأداء نوعاً مميزاً من التبويب الموازنة العامة للدولة فهي تقدم على أساس التقسيم الوظيفي في شكل وظائف ثم تقسم إداري حسب الوحدات التنظيمية. مزاياه:

1. أن موازنة البرامج والأداء هي أكثر من أن تكون نظاماً لتقسيم وعرض الموازنة إذ أن الصدفية المميزة لها هي أن تقيس النتائج التي يتوصل إليها على أساس عيني أو حقيقي أو مالي.

2. أن رقابة المصروفات رقابة سليمة تأتي عن طريق نظام يربط المصروف بأغراض البرامج أي عن طريق نظام ميزانية البرامج والإدارة.
3. أن نظم الحسابات التي تقوم على أساس التقسيم الخاص بموازنة البرامج والأداء يمكن أن تعطي بيانات عن العمل المنجز وتكلفته، وذلك من خلال النفقات المترتبة على كل مرحلة من المراحل.
4. ينبغي التفرقة بين الحسابات المختصة بالأصول المتداولة وتلك تتعلق بالأصول الثابتة.
5. يتم تقييم الأصول الثابتة على أساس التكلفة الفعلية وقت الحصول على الأصل أو على أساس التكلفة التقديرية في حالة عدم توفر بيانات خاصة بالتكاليف الفعلية.
6. لا يحتسب استهلاك للأصول الثابتة ما لم يكن قانونا حجز المبالغ النقدية اللازمة لاستبدالها.
7. ينبغي أن الحسابات قادرة على توفير البيانات اللازمة لإحكام الرقابة المالية والإدارية على عناصر الإيرادات مع باقي الإنفاق.
8. إتباع أساس الاستحقاق في قيد الإيرادات والمصروفات الحكومية.
9. يجب تقسيم الإيرادات طبقا لمصادرها من ناحية، وطبقا للاعتماد المخصصة لها من ناحية، كما يري تقسيم المصروفات طبقا لكل من الاعتمادات الخاصة بها.

النظام المحاسبي الحكومي

يعتبر النظام المحاسبي الحكومي واحدة من الأنظمة الحديثة والذي أضاف معايير محاسبية جديدة للعمل المحاسبي الحكومي، كذلك شكل نقلة نوعية في مجال تطوير العمل المحاسبي الحكومي، وزاد الوعي بمعايير الجودة وتطبيقها في مجال المحاسبة الحكومية، والأجزاء التالية توضح وتشرح حيثيات هذا النظام وأهميته في الوقت الحاضر.

يحتل النظام المحاسبي بشكل عام مكانة أساسية بين العلوم كافة، وفي مختلف النشاطات العلمية والعملية واليوم يطبق النظام المحاسبي عن طريق البرامج الإلكترونية المتقدمة التي تلبى متطلبات تطور المجتمع وتقدمه في مجال التكنولوجيا المعلوماتية (دهمش وآخرون، 2007، ص65). ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي أداة لبيان طبيعة الأعمال ذات الطابع المالي التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً، أما الآن فإلى جانب كونه أداة لتسجيل العمليات فهو أيضاً نظام كامل لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، إذ يوفر الأساس لاتخاذ القرار ويساعد إعداد تقارير تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (عبدالله، 2010، ص41)، فالنظام

المحاسبي بصفة عامة يقوم بوظيفة تقديم الخدمات إلى أطراف معينه تستفيد من مخرجات هذا النظام، كما انه يجب أن يتطور هذا النظام لتلبية الاحتياجات من المعلومات في بيئة معينة، وفي هذا المجال فإن بيئة الوحدات الإدارية الحكومية نجد أنها تسعى إلى أن القرارات الخاصة بالحصول على الإيرادات وطرق إنفاقها، وتوجيه الإدارة العليا لاستخدام هذه الموارد وحمايتها وتقنين طرق صرفها كان دائماً محاطاً بأهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية وقيود أخرى أكثر من هدف تحقيق الربح. كما استخدمت القوانين واللوائح المالية كأداة للمجتمع في توجيه الوحدات الإدارية الحكومية لتحقيق الأهداف وبالتالي فإن النظام المحاسبي في تلك الوحدات نما وتطور بطريقة تتميز بأهمية الرقابة وذلك باعتبار أن النشاط المحاسبي الحكومي يتابع النشاط الحكومي في الوحدات الإدارية الحكومية وهو نشاط محكوم بتحقيق المصلحة العامة لجميع الشعوب ويخضع للمساءلة القانونية ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وإدارية، وهو ما ينعكس بالضرورة على هيكل النظام المحاسبي والوظائف الذي يسعى لتحقيقها (وديان والحدرب، 2010، ص19).

وكما هو معلوم أن الجهاز الحكومي يقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدرجة انه يمكن الربط بثقة بين مستوى أداء الجهاز الحكومي ومستوى ومعدلات التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وقد أجرت معظم دول العالم ذات الاقتصاد الحر أو تلك التي تحولت إلى الاقتصاد الحر إصلاحات على النظم المحاسبية بأجهزتها الحكومية رغبةً منها في رفع أداء وكفاءة المؤسسات الحكومية في استجابة لرغبة الجمهور في الحصول على خدمات حكومية متكاملة وجودة أعلى، ولتحسين معدلات التنمية في هذه الدول (Husain, 1993)، وقد قامت معظم دول العالم بمحاولات لتطوير النظم المحاسبية في أجهزتها الحكومية لرغبتها في تحسين جودة أدائها، إلا أن البيروقراطية وعوامل أخرى حالت دون تنفيذ كثير من الإصلاحات بهذه الأجهزة، وإن تفاوت الأمر من دولة لأخرى (Luder, 1992).

ويعتبر النظام المحاسبي الحكومي أحد النظم الفرعية للمحاسبة ويتضمن كافة عمليات إثبات الإيرادات العامة وتحصيلها وأوجه إنفاقها على أنشطة الوحدات الحكومية، ثم تقديم التقرير عن هذه الأنشطة في شكل تقارير وقوائم مالية وتقديمها إلى الجهات التي لها مصلحة مباشرة فيها (محمود، 2013، ص 48).

ويرى الباحث أنه وقبل إصلاح الجهاز الحكومي لا بد من إصلاح النظام المحاسبي والمالي لأن التخطيط الكفاء والرقابة الفاعلة والشفافية في عرض المعلومات الكاشفة للأخطاء والباعثة على التطوير والابتكار، تعتمد على قوة النظام المحاسبي فيها على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة وبالتوقيت المناسب.

وحتى نتمكن من فهم النظام المحاسبي الحكومي، سوف نستعرض بالتفصيل في هذا المبحث الحديث عن النظام المحاسبي الحكومي الأردني، وبالرجوع إلى الأدبيات المتخصصة في كتب المحاسبة الحكومية والمتخصصين في هذا المجال، لتسهم بإثراء الدراسة، والتوضيح للقارئ ما هو النظام المحاسبي، ومفهومه، وما هي وظائف وأهداف النظام المحاسبي الحكومي، بالإضافة لمعرفة ما هي القواعد التي يستند عليها النظام المحاسبي الحكومي، وما هي عناصر النظام المحاسبي الحكومي، حوسبة النظام المحاسبي الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية.

مفهوم النظام المحاسبي الحكومي

قبل تحديد مفهوم النظام المحاسبي الحكومي لابد من الرجوع إلى مفهوم النظام بصورة عامة والنظام المحاسبي بصورة خاصة، حيث يعرف النظام "بأنه مجموعة من أجزاء مترابطة أو متكاملة تؤدي عملها من أجل تحقيق هدف معين"، لذلك فإنه يتم وصف النظام من خلال تحديد أجزائه وطريقة ربط هذه الأجزاء ببعضها البعض والهدف الذي يجب تحقيقه، وأيضا هو مجموعة من العناصر والأجزاء المترابطة التي تؤدي عملها من أجل تحقيق غاية مصممة على أساس الحاسب الآلي (Brown, 1989) لجمع وتخزين وتركيب معلومات مفيدة لاتخاذ القرار (Anderson, 1989).

ويرى مطر (2010، ص83) بأن النظام المحاسبي هو مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة لتنظيم خطوات الدورة المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. حيث يساعد النظام بتحقيق العديد من المنافع في زيادة المرونة وتقليل الأخطاء وتحسين التخطيط والرقابية الإدارية وزيادة المرونة التنظيمية وزيادة معنويات الموظفين (الداية، 2009).

ويعرف حماد (2011، ص135) النظام المحاسبي الحكومي بأنه "هو الوسيلة التي تقاس بها نتائج تنفيذ الموازنة باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المالية منتهية بالتقارير الدورية، والحسابات الختامية. وعرفه أيضاً حجازي (2007، ص188) بأن النظام المحاسبي الحكومي هو مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة، التي تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية، بهدف حماية موجودات الحكومة، وتقديم البيانات المالية الدقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي. وهو أداة تقوم على جمع البيانات والقيام بتسجيلها وتخزينها ومعالجتها لإنتاج معلومات مفيدة عن طريق استخدام أدوات وأجهزة (Romeny, 2006).

وظائف وأهداف النظام المحاسبي الحكومي

تعتمد معظم دول العالم المتقدمة والنامية تقنياً اعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات المحاسبية وتسعى لإدخال الأنظمة المحاسبية في معظم أجهزتها الحكومية والخاصة (حسن، 2005، ص31)، حيث يرى محمود (2013، ص52) بأن النظام المحاسبي الحكومي يعتبر أحد الركائز الهامة التي تعتمد عليها الإدارة المالية العامة في تنفيذ الأنشطة والعمليات الحكومية وذلك عن طريق استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية.

حيث يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات الأساسية اللازمة لعمليات التحليل والتقييم والرقابة وذلك لاتخاذ القرارات الرشيدة وتتمثل أهم وظائف النظام المحاسبي الحكومي في الآتي (محمود، 2013، ص52):

- 1- يقوم هذا النظام بمتابعة المتحصلات النقدية المستحقة للحكومة سواء من الأفراد أو من المؤسسات والعمل على تحصيلها في أوقاتها والقيام بتسجيلها.
 - 2- التسجيل التاريخي للنشاط الحكومي بصورة رقمية، متمثلاً بقيد تفاصيل المعاملات المالية التي تقوم بها الدوائر الحكومية.
 - 3- فرض الرقابة على الأموال العامة لمنع وقوع الضياع والاختلاس أو سوء الاستخدام لها، وكشف الأخطاء أو التلاعب الذي يمكن إن يحدث.
 - 4- توفير البيانات اللازمة بتنفيذ الموازنة، وبيان المركز المالي للدولة وإظهار الفائض أو العجز.
 - 5- توفير البيانات التي تسهل عمليات التحليل الاقتصادي ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الإيرادات العامة، واستخدامها.
 - 6- توفير البيانات والمعلومات عن تنفيذ البرامج والخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية بحيث تسهل عمليات تقييمها.
 - 7- توفير البيانات والمعلومات لمختلف الجهات لاستخدامها كمؤشرات في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، أو إخضاعها لعمليات الدراسة والتحليل.
- وأما بالنسبة لأهداف النظام المحاسبي الحكومي فتتمثل بالنقاط التالية (United Nations,)

(1970):

- 1- تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة.

- 2- تمكين أجهزة الرقابة من القيام بمهامها وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على موجوداتها.
- 3- تقييم أداء الحكومة بما يسهم باتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة.
- 4- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الحسابات القومية من خلال توفير البيانات المالية اللازمة للتحليل الاقتصادي.
- 5- يعتبر أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها.
- 6- يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع إليها وقت الضرورة.
- 7- يمثل شبكة الاتصال الرئيسة والرسمية بين الجهاز التنفيذي والجهاز الرقابي.
- 8- ترشيد الإنفاق الحكومي والتحقق من كفاءته وفاعليته في تحقيق الأهداف المخططة (الهويمل والحسين، 2005، ص73).
- 9- تحقيق الرقابة الإدارية الفاعلة والإفصاح عن النتائج المالية والاقتصادية للأنشطة والبرامج الحكومية وتحديد تكاليفها (هاللي، 2002، ص115).

خصائص النظام المحاسبي الحكومي

وهناك مجموعة أخرى من الخصائص للنظام المحاسبي الحكومي هي (عثمان ومحمد،

2004، ص81):

- 1- يجب أن يشتمل على نظام محكم للرقابة الداخلية وإجراءات فعالة للمراجعة توضح مدى التقيد بالقوانين والأنظمة.
- 2- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط الاقتصادي وتخطيط السياسات المالية وتسهيل إعداد تقديرات الدخل القومي والحسابات القومية.
- 3- توفير نظام حسابات للتكاليف يهدف إلى توليد البيانات والمعلومات المتعلقة بنفقات تنفيذ البرامج والمشروعات ويسمح بقياس تكلفة وحدة الخدمة ودرجة الكفاءة التي نفذت بها.
- 4- ضمان تطبيق نظام محاسبي محكم ومتناسق بين الوحدات الإدارية الحكومية المختلفة لتوفير مجموعة من الدفاتر والمستندات والحسابات المتصلة ببعضها بعضاً لإنتاج بيانات متناسقة ومنظمة.

5- توفير البيانات والمعلومات التي تفصح عن نتائج تنفيذ البرامج الاقتصادية والمالية وتلبي متطلبات التخطيط التنموي ومراجعة وتقييم الأداء.

6- أن يسمح النظام بتنفيذ الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال والعمليات، وإدارة البرامج ويسهل عمل الرقابة الداخلية والخارجية وذلك بتوفير البيانات اللازمة لكل منها (البدري، 2007).

7- أن يقدم عرضاً واضحاً وشاملاً للوضع المالي ونتائج العمليات للأموال والأنشطة الحكومية بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (AAASBO, 2006).

8- تنفيذ الأعمال المالية في الوقت المناسب وبأسلوب كفؤ وموثوق به وخاضع للرقابة (<http://www1.worldbank.org>).

9- أن يوفر أساس مناسب للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة (Engstrom & Hay, 1996).

فإذا ما توفرت هذه الخصائص للنظام المحاسبي الحكومي مع وضوح أهداف هذا النظام فإنه يسهم بشكل كبير في تحقيق رقابة فعالة على المؤسسات الحكومية (حجازي، 1995، ص111).

المكونات والقواعد التي يستند عليها النظام المحاسبي الحكومي

تتمثل المكونات الرئيسية لأي نظام محاسبي بمجموعة من العناصر هي (ديبان وآخرون 2005، ص121) المستندات والأوراق الثبوتية التي تؤيد العمليات المالية، وقواعد البيانات التي تخزن فيها العمليات المحاسبية الخاصة بالعمليّة المالية، البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها إلى معلومات، الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية، الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر النظام المحاسبي، الوسائل الإلكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في النظام المحاسبي.

حيث يستند النظام المحاسبي وفق مسعد والخطيب (2009، ص155) ووفق حجازي (2007، ص188) على نوعين من القواعد:

1- قواعد علمية ومهنية: وهي مجموعة من المبادئ العلمية للمحاسبة، إضافة إلى مجموعة من التعليمات والطرق والإجراءات اللازمة لبيان الحسابات وأنواعها، ومجموعة من أسس القياس المحاسبي المستخدمة في تتبع وتحليل ودراسة المعاملات المالية وقياس نتائجها.

2- قواعد فنية: وهي مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية، إضافة إلى مجموعة من التعليمات والطرق والإجراءات اللازمة لبيان الحسابات وأنواعها.

ثالثاً: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها رصد المبالغ المالية لتغطية النفقات العامة خلال فترات زمنية معينة، والأجزاء التالية توضح المفاهيم الخاصة بالموازنة العامة. عبارة عن قائمة تضم التقديرات التفصيلية المعتمدة لاستخدامات وموارد الدولة لسنة مالية مقبلة أو هي عبارة عن بيان تقديري لنفقات الحكومي وإيرادات خلال فترة قادمة محددة من الزمان وإجازة هذا البيان من السلطة المختصة (حماد، 2011، ص152).

- الهدف من إعداد الموازنة العامة للدولة:- وضع خطة مالية تسير على مداها الوحدات الحكومية في مجال تحقيق الأغراض التي قام من أجلها النشاط العام ولذلك يختلف مفهوم وأهداف الموازنة العامة عن الميزانية العمومية التي تعدها الوحدات الاقتصادية.
- أوجه الشبه والاختلاف بين الموازنة العامة في قطاع الخدمات العامة والموازنات في قطاع الأعمال، يتشابهان في أن كلاهما موازنة تقديرية تعد في بداية العام. ويختلفان في أن الموازنة العامة في قطاع الخدمات العامة تبدأ بالمصروفات أولاً ثم تقدير الإيرادات. أما الموازنة العامة في قطاع الأعمال يتم تقدير الإيرادات أولاً عن طريق التنبؤ بالمبيعات وعلى ضوءها يتم تقدير المصروفات التي تحقق هذه الإيرادات.
- وعلى ضوء ذلك يعني أن أهداف الموازنة العامة في واقع الأمر تمثل أهداف النظام المحاسبي الحكومي ككل. ولما كانت الموازنة العامة تصدر بقانون من المجلس التشريعي فإنه من المتوقع أن تحدد القواعد الدستورية والقانونية المفهوم والأهداف المرغوبة.
- المفهوم التقليدي للموازنة العامة كأداة للرقابة المالية:-

لقد ارتبط التطور التاريخي للموازنة العامة بحق الشعب في الرقابة على المال العام في مجال تحصيل الإيرادات أو إنفاق المصروفات. ففي إنجلترا يرجع حق الشعب في الرقابة على هذه الأموال إلى الميثاق الأعظم الذي صدر عام 1217م والذي أفاد في وضع أسس فرض الضرائب؛ لذلك كانت الأهداف الأولى للموازنة العامة هي الرقابة على الإيرادات فقط. ولكن في عام 1688م صدرت في إنجلترا أيضاً قاعدة الحقوق التي وفرت حق الشعب في الرقابة على الإيرادات والمصروفات. وكذلك مصر فإن الخطوة الأولى كانت عام 1866م والخاص بإنشاء مجلس الأعيان. ولم تكن له سلطات مطلقة ولكن كانت سلطة فرض الضرائب وتقدير المصروفات في يد الخديوي ولم يكن للمجلس حق اعتماد المصروفات. وفي عام 1923م أصبح البرلمان المصري (مجلس الشعب) له السلطة في الرقابة على الإيرادات والمصروفات (محمود، 013، ص66). تتناقص الأجزاء اللاحقة من هذا المبحث الموازنة في الأردن.

أهداف الموازنة العامة ووظائفها (مسعد والخطيب، 2009، ص51):

أهدافها:- ينبغي إعداد الموازنة العامة للدولة بشكل يساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:-

- 1- المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية.
- 2- المساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 3- المساعدة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- 4- تحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية.
- 5- توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة.
- 6- توفير الاستقرار للعاملين بالأجهزة الحكومية.
- 7- توفير معايير ملائمة لقياس كفاءة الأداء الحكومي.

وظائفها:- للموازنة العامة وظائف أساسية تتركز في الوظائف التالية وهي:-

- 1- التخطيط: يرتبط التخطيط بالموازنة العامة ارتباطا وثيقا لذا يتطلب الأمر التنسيق بين كلا من الخطة والموازنة ففي الوقت الذي يتطلب فيه التخطيط تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وتحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف. وبما أن الموازنة باعتبارها ملازمة للتخطيط يجب أن تتضمن توفير وإعداد الموارد المالية المطلوبة وتخصيصها على الأنشطة المختلفة وإنفاق هذه الموارد فيما خصصت له وإعادة النظر في مصادرها ومراجعتها
- 2- الإدارة: وتتضمن ترجمة الأهداف إلى مشروعات وأنشطة محددة وتصميم الوحدات الحكومية التي تتولى تنفيذ البرامج وأخيرا توظيف الأفراد في هذه الوحدات وتدبير الموارد اللازمة.
- 3- الرقابة/ ويقصد بعملية الرقابة ربط الموظفين بالسياسات والخطط التي وضعت من قبل رؤسائهم. وتتضمن عملية الرقابة جميع الإجراءات والقواعد التي تحكم إنفاق الوحدات الحكومية والتي على أساسها تعد تقارير الرقابة والمتابعة.

قواعد ومبادئ إعداد الموازنة:-

تعتمد الموازنة العامة للدولة على مجموعة من القواعد والمبادئ العامة المتعارف عليها وبنجزها فيما يلي (دهمش وأخرون، 2007، ص71):

1- سنوية الموازنة: ويعني ذلك أن تعد الموازنة العامة للدولة عن سنة مقبلة (12 شهرا) بصرف النظر عن تاريخ بدايتها أو نهايتها . وكل دولة تحدد السنة التي تناسب ظروفها سواء السنة الميلادية أو الهجرية. وبطبيعة الحال فان تحديد فترة السنة لها مزايا أهمها أن السنة فترة معقولة حيث تشتمل على الفصول الأربعة ومنها تتفاوت النفقات العامة خلالها وتكرر كل سنة وإذا زادت الفترة عن السنة يصعب التنبؤ والاستخدامات بدقة وبالتالي تضعف الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة أما إذا قلت عن سنة تصبح عملية مرهقة ومكلفة. ولكل دولة حق الاستثناء من هذه القاعدة حسب ظروفها فوجد في أمريكا قد تصل الموازنة إلى خمس سنوات في ظل موازنات البرامج والأداء مثلاً.

2- وحدة الموازنة: ويقصد بمبدأ وحدة الموازنة إدراج جميع الاستخدامات (النفقات) والموارد الخاصة بالدولة في موازنة واحدة ويحقق ذلك بسلطة عرض الموازنة وعرفة الخطة المالية للدولة وتسهيل عملية الرقابة على الموازنة وهناك بعض الاستثناءات من مبدأ الوحدة أهمها الحسابات الخاصة للخرانة والميزانيات غير العادية والميزانيات الملحقة والمستقلة وميزانيات الهيئات العامة المستقلة.

3- عمومية الموازنة أو الشمولية: ويقصد بها إدراج جميع النفقات العامة (الاستخدامات) والإيرادات العامة (الموارد) في الموازنة العامة دون إجراء أي مقاصة بينهما فمن الطبيعي أن تحصيل الإيرادات العامة يستلزم إنفاق بعض المصروفات. وكذلك قد تدر بعض النفقات العامة شيء من الإيراد. وعلى أساس هذا الوضع يمكن إدراج النفقات والإيرادات بالموازنة بإحدى طريقتين:- الأولى: إجراء مقاصة بين إيراد كل مرفق وبين نفقاته حيث لا يثبت في الموازنة إلا نتيجة المقاصة وتسمى (طريقة الناتج الصافي). الثانية: إدراج كل الإيرادات والنفقات دون إجراء مقاصة وتسمى (طريقة الموازنة الشاملة أو طريقة عمومية الموازنة) وهي الطريقة المفضلة في معظم الدول حيث أنها تحقق الرقابة الفعالة على الموارد.

4- عدم التخصيص: ويقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص أية موارد مقيدة في الموازنة لأوجه محددة بل يتم تجميع الموارد في جانب يقابلها في الجانب الآخر الاستخدامات المتعلقة بالسنة المالية، وهذه القاعدة تخدم مبدأ أو قاعدة الموازنة وشموليتها ، كما ربط إيراد معين بمصروف معين يفيد ويتحكم في مستوى الخدمة . وهناك بعض الاستثناءات من هذه القاعدة مثل تخصيص رسم معين على السيارات بالنسبة للطريق الصحراوي بين الإسكندرية يخصص دخله لتحسين الخدمة على الطريق وصيانته وهذا حدث في مصر في نوفمبر عام 1984م.

5- توازن الموازنة: ويقصد بهذه القاعدة أن تكون النفقات العامة على قدر الإيرادات العامة وقد يرى البعض أنه ليس من الضروري هذا التوازن على مستوى السنة وإنما يمكن كل عشر سنوات. فقد تلجأ بعض الحكومات إلى التمويل بالعجز وتغطية هذا العجز أما عن طريق الاقتراض أو إصدار البنكنوت .. الخ .

6- وضوح ودقة الموازنة ومرونتها: ينبغي أن تتسم الموازنة العامة للدولة بالوضوح والبساطة وعدم التعقيد بشكل يمكن من خلاله تفهم محتوياتها لكل من له علاقة بها. وأيضا الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتقريب وتبسيط حقائق الموازنة لأكثر عدد من أفراد الشعب بصفته الممول الرئيسي لإيرادات الموازنة بما يسدده من ضرائب ورسوم، لذلك تعد الحكومة ما يسمى بالبيان المالي الذي يلقيه وزير المالية أمام أعضاء السلطة التنفيذية حيث يتضمن تحليلا للموازنة. وينبغي أن تتسم تقديرات النفقات والإيرادات العامة بالدقة اللازمة حتى لا تؤثر على توازنها واختلالها، كما ينبغي أن تتميز بالمرونة لمواجهة أي تغيرات أو تعديلات لم تكن في الحسبان.

مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة

تعتبر الرقابة على تنفيذ الموازنة من أهم مراحل دورة الموازنة ويمكن تلخيص أهم أهدافها فيما يلي (عبدالله، 2010، ص31):

- 1- الكشف عن مدى سلامة التنفيذ
- 2- الكشف عن مدى دقة الأرقام المقدرة
- 3- التعرف على مدى نجاح السلطة التنفيذية في تحقيق الأهداف المحددة
- 4- بيان آثار التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته.

وتنقسم الرقابة المالية على التنفيذ حسب طبيعتها إلى:

- 1- الرقابة الحسابية / وتتم بمراجعة المتحصل من الإيرادات العامة والمنصرف من الإنفاق للتثبيت من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفقا للقوانين والتعليمات والقواعد العامة للموازنة، وفي حدود الاعتمادات المصرح بها.
- 2- الرقابة الاقتصادية / ويقصد بها متابعة تنفيذ الأعمال والبرامج والمشروعات وتكلفتها والتأكد من كفاءة السلطات القائمة بالتنفيذ ومن أن العمل يسير في الحدود المرسومة ويتم في المواعيد المحددة وبيان أثر التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي.

أسس تبويب الموازنة العامة للدولة:

أولاً: أسس تبويب الاستخدامات:

1. التبويب الإداري: يطلق على هذا النوع من التبويب أو التقييم بالتقليدي لأنه يتبع أساس الوحدات التنظيمية الإدارية التقليدية للدولة.

مزايا هذا التبويب:

أ. ضروري لغرض تحضير الموازنة كما أنه ضروري لغرض اعتماد الموازنة من السلطة التشريعية

ب. يناسب التبويب على أساس الوحدات التنظيمية طرق معالجة فيما بين الأجهزة الحكومية.

ج. يركز هذا التقسيم على الاهتمام بالوجهة الحسابية للعمليات الحكومية معبرا عنها بالأشياء المشتركة.

د. ينشئ هذا الأسلوب رقابة دقيقة على المصروفات على مستوى الوزارة ووحداتها الإدارية في جميع المستويات حتى تصل إلى مستوى الإدارة والقسم.

أما عيوب هذا القسم:

أ. أصبحت الطرق المتبعة في إعداد الموازنة معيبة حيث تقدم طلبات المصالح الحكومية للاعتماد معتمدة على إيراداتها ومبالغ تفوق التوقعات.

ب. لا تحقق الموازنة التقليدية الرقابة على التنفيذ إذا يتركز الاهتمام في النواحي المالية على ما يتم صرفه في حدود الاعتماد المقررة لها.

ج. لا يسهل نظام التبويب التقليدي مهمة التحليل الاقتصادي لعمليات الدولة.

د. يصعب بل يستحيل مع التبويب التقليدي تقدير التكلفة الحقيقية لمعظم وظائف وبرامج ومشروعات الحكومية.

2. التبويب النوعي: ويقصد به التبويب تبعاً لنوع النفقة أو الفرض منها وبذلك يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة.

3. التبويب الوظيفي: ويقصد به التبويب تبعاً للوظائف الأساسية العامة للدولة ثم تقسيم تلك الوظائف الأساسية إلى وظائف ثانوية وفرعية.

ومزايا هذا التبويب:

أ. البساطة والسهولة في إعداد التقديرات وتتبع التغيرات وإحكام الرقابة حيث يعطي البنود وفروعها أرقام موحدة في جميع الوزارات والمصالح.

ب. يستخدم التبويب الوظيفي ملخص عرض يقدم بمثابة إطار للرسالة التي يلقيها وزير المالية.

ج. إن التبويب الوظيفي يركز على الاهتمام بالمصروفات فإنه لا يفضل جانب الإيرادات.

أما عيوبه:

أ- أنه قد توجد خدمات يؤديها الدولة قد تدرج تحت أكثر من وظيفة من الوظائف الرئيسية التي ينقسم إليها التبويب الوظيفي .

ب- قد يصعب تبويب بعض المصروفات وظيفيا كالفائدة على الدين العام وهذه يجب أن تظل بنداً مستقلاً.

ج- من مشاكل التبويب الوظيفي كذلك هو كيفية تضمين نشاط المشروعات العامة وإيراداتها.

4. التبويب الاقتصادي: يقصد به التبويب تبعاً للطبيعة الاقتصادية للنفقة حيث يتم الفصل بين المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية حتى يمكن معرفة تكلفة الخدمات ومن ناحية تكلفة المشروعات الاستثمارية من ناحية أخرى.

مزاياه:

أ. حين تبدى أي دولة الأخذ بالتخطيط ينبغي أن يكون نظام موازاناتها يسمح بفصل العمليات الرأسمالية عن العمليات الجارية حتى يمكن تحديد حجم الفائض

ب. أن التبويب الاقتصادي للموازنة يقسم العمليات الحكومية إلى مصروفات لمديرية جارية ومصروفات وإيرادات رأسمالية وتحويلات إلى كل من الحساب الجاري والرأسمالي.

ج. أن فصل تقديرات المصروفات الجارية عن تقديرات المصروفات الرأسمالية يجعل من السهل تمويل كل منها بأسلوب غير تضخمي.

مشاكله:

- يثير تبويب الموازنة على أساس اقتصادي مشكلة بعض السلع لها طبيعة مزدوجة فهي من ناحية تعتبر سلعاً استهلاكية وفي نفس الوقت لها طابع السلع الرأسمالية.

رابعاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

تمهيد

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هو أحد أنظمة (ERP) تخطيط موارد الأعمال المالية والتي هي عبارة عن برمجيات متخصصة جاهزة، تتكون من تطبيقات وأنظمة فرعية قابلة للمواءمة والتكيف بما يخدم وظائف متعددة تشمل جميع مجالات العمل كالمدفوعات، والمقبوضات، والمشتريات، وإعداد الموازنات السنوية. ويأتي تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية كنقطة نوعية في مجال المالية العامة والمحاسبة الحكومية من خلال أتمتة جميع إجراءات العمل، والاستعاضة عن الأساليب اليدوية والورقية التقليدية بأساليب محوسبة متطورة، وتوحيد الأنظمة والإجراءات المالية والمحاسبية المتبعة لدى مختلف وزارات ودوائر القطاع العام بما يلبي أفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص (www.gfmis.gov.jo). ووفق المعيار الخامس المعيار المالي لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز يتناول هذا المعيار الإدارة المالية للوزارة/ المؤسسة وعملية إعداد الموازنة، كما يُقيّم مدى فاعلية الوزارة/ المؤسسة بما يلي (www.kaa.jo):

تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

جاء هذا التعريف في محور العمليات المالية والمحاسبية في فصل المقبوضات والمدفوعات بأنه هو "عبارة عن نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية" (www.gfmis.gov.jo).

استراتيجية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

تتبع إستراتيجية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي من الرؤية والرسالة التي تم وضعها لهذا النظام حيث كانت الرؤيا لهذا النظام دعم إدارة القرارات المالية من خلال تطبيق نظام مالي حكومي متكامل. كما كانت الرسالة لهذا النظام توفير نظام مالي محوسب متكامل لإدارة العمليات المالية لكافة الدوائر والمؤسسات الحكومية في الأردن (الرفاعي وآخرون، 2009، ص31).

أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) والقيم الجوهرية به

الأهداف الخاصة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومي هي (www.gfmis.gov.jo):

1. تمكين الوزارات والدوائر الحكومية من التنفيذ الفعال لوظائف الإدارة المالية والمحاسبية والرقابية.
2. تحقيق مبدأ الشفافية المالية.
3. رفع كفاءة العمليات الرقابية على المال العام، وإصدار التقارير المالية.
4. توحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.

وبالنسبة للقيم الجوهرية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هي

(www.gfmis.gov.jo):

1. الثقة والاستجابة: إدامة تحقيق رضا أصحاب العلاقة من خلال تفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم، والعمل على تحقيقها، ضمن ما تقتضيه طبيعة عمل النظام، ومحاولة تقديم الحلول الممكنة لهم ضمن المعطيات المتوفرة، وإدارة العلاقات مع أصحاب العلاقة من خلال احترام آرائهم وغرس الثقة لديهم من واقع الحرص على بناء قيمة مضافة متجددة.
2. المهنية والاستعدادية: ترسيخ مبدأ الجودة ومفهوم التميز في الأداء، وبذل الجهود المطلوبة والإضافة عليها، بما يساهم في المحافظة على مهنية العمل من ناحية، وتشجيع عملية التحاور وقبول وجهات النظر الأخرى، والبناء عليها من ناحية أخرى، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المخطّط لها، وتلبية الاحتياجات والتوقعات.
3. المسؤولية والمساءلة: تحمل المسؤوليات واحترام الالتزامات التي نتعهد بها، وتقديم مخرجات ونتائج ضمن الوقت المحدد، وبمعايير واضحة، وقواعد مؤسسية شفافة خلال مراحل النظام كافة، وتوفير الدعم والإرشاد وحل المشكلات، بما يضمن انسيابية العمل واستمرارية التطبيق بسلاسة ووضوح.
4. الواقعية والمرونة: الواقعية في التخطيط، والمرونة في التنفيذ، والتقيّد بالمتابعة والاستمرارية على ضوء نتائج التقييم، ضمن الأولويات المخطط لها لتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة، ومراعاة المرونة حسب ما تطلبه طبيعة التنفيذ ومخرجاته، وإدارة المخاطر المحتملة حسب درجتها وإمكانية حدوثها وأثرها على عملية تطبيق النظام.
5. الاتصالية والمعرفة: المشاركة في تبادل المعلومات ونشر المعرفة وتقاسمها مع المستفيدين، والترحيب بالاستفسارات والآراء، والتعامل معها بجدية ضمن الإمكانيات

المتاحة، ومحاولة تطبيق مبدأ التوافق فكراً ومنهجاً، مع مراعاة أشكال التشابه أو الاختلاف مع أصحاب العلاقة (www.gfmis.gov.jo).

خصائص ومزايا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

إن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يمتلك العديد من المميزات والخصائص، ومن أهمها (<http://www.mof.gov.jo>):

- 1- يوفر نظاماً مالياً ومحاسبياً واحداً متكاملًا لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.
- 2- ستكون خوادم Services التطبيقات والبيانات في وزارة المالية.
- 3- تتم معالجة البيانات في كل الوزارات والدوائر الحكومية عبر الشبكة الحكومية الآمنة.
- 4- يتضمن النظام تنفيذ الموازنة والمعلومات المحاسبية ذات الصلة لكل الحكومة ودوائرها.
- 5- يستخدم نظام واحد لجميع الوزارات والدوائر الحكومية، لإدارة كافة العمليات المالية والمحاسبية.
- 6- يتم من خلال النظام مطابقة ومراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة.

ويحقق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS العديد من المزايا في العمل المحاسبي الحكومي (الخطيب، 2009، ص105):

- 1- النزاهة والشفافية: يسهم النظام في تعزيز النزاهة والشفافية عبر جميع مراحل الإجراءات المالية والمحاسبية الحكومية، خلال تصميم تطبيقات النظام في ضوء المحددات التشريعية القانونية السارية، واعتماد مستويات متباينة من الصلاحيات تبعاً للمسمى الوظيفي وطبيعة العمل، وأرشفة كافة المعلومات والبيانات والحركات المالية التي يمكن العودة إليها ومراجعتها وتدقيقها فوراً وفي أي وقت.
- 2- إدارة نقدية فعالة: يسهم النظام في توجيه الإنفاق العام بما يتلاءم مع المخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتوفرة، من خلال تقليل نسب الانحراف في تقديرات الموازنة والحد من المناقلات المالية وتحديد السقوف المالية للإنفاق، وربط نظامي المدفوعات والمقبوضات المالية بعد التأكد من توفر المخصصات اللازمة للشراء.

3- معلومة دقيقة قرار صحيح: يسهل النظام من عملية حفظ واسترجاع المعلومات والبيانات والحركات المالية والمحاسبية لكافة الوزارات والدوائر الحكومية واستخراج مختلف أنواع التقارير اليومية والشهرية والسنوية التي يستفيد منها صانع القرار، كمؤشرات الأداء التي تساعده في رسم الخطط والسياسات وتحديد نقاط القوة والضعف وأولويات التحديث والتطوير واتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة إزاءها.

4- نظام واحد إجراءات موحدة: يعمل النظام على توحيد كافة الإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية بما يضمن عدم وجود تعارض أو ازدواجية في العمل، ويسرع ويسهل من سير العمل ووتيرة الإنجاز بالنسبة للموظفين ومتلقي الخدمة على حد سواء من خلال الربط الإلكتروني والتطبيقات المحوسبة للنظام والتي تلبي أفضل الممارسات الدولية المتبعة.

5- منهجية موحدة لموازنة مقيمة: يسهم النظام في رفع كفاءة عملية إعداد الموازنة العامة للدولة والرقابة عليها، ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال توحيد منهجية إعداد مشاريع الموازنات، والربط بين خطط التطوير المؤسسي وجداول التشكيلات وبين هذه الموازنات، ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في هذه الموازنات وفق مؤشرات واضحة لقياس وتقييم حجم الإنجاز، والتنبه لأي تأخير أو نواقص أو اختلال قد تعتري عملية الإنجاز.

وعليه فإن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) صمم خصيصاً ليلبي ويحقق المميزات التالية: الحكومة الإلكترونية، وضبط وترشيد الإنفاق العام، وتشجيع الاستثمار، والشفافية، والمساءلة، وتعزيز النزاهة الوطنية.

بيئة عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

تتولى وزارة المالية الإشراف على إدارة المال العام ابتداء من إعداد الموازنة العامة للدولة وفق التوجهات العامة للدولة وانتهاء بإعداد الحساب الختامي للدولة والذي يتضمن الأرقام الفعلية للإيرادات والنفقات عن السنة المالية السابقة مروراً بتنفيذ هذه الموازنة وما يتخللها من عمليات مالية ومحاسبية متعلقة بإدارة الإيرادات والنفقات بصورها المختلفة من إدارة مشتريات، مدفوعات، أمانات، دين عام وغيرها من الصور الأخرى المتعلقة بإدارة المال العام بالإضافة إلى الرقابة عليه وإعداد التقارير المالية (www.mof.gov.jo).

وفيما يلي وصف عام لبيئة عمل الإدارة المالية الحكومية:

1. الإطار القانوني: تحكم الإدارة المالية الحكومية التشريعات الأساسية التالية والتعليمات المرتبطة بها وهي (www.mof.gov.jo):

- قانون تنظيم الموازنة العامة وتعديلاته رقم 58 لسنة 2008
- النظام المالي رقم (3) لعام 1994 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه وتعديلاتها حتى تاريخ 2008/6/1.
- قانون الموازنة السنوية للعام وتعديلاته.
- نظام اللوازم رقم (32) لعام 1993 وتعديلات والتعليمات المرتبطة به.
- قرارات مجلس الوزراء.

2. إعداد الموازنة: تقوم دائرة الموازنة العامة بإعداد الموازنة السنوية وهذا يشمل وضع السقوف المالية للوزارات والدوائر الحكومية وفق معايير وضوابط محددة تعكس من خلالها توجهات الدولة والتي يتم ترجمتها من خلال خطط عمل تقدمها الوزارات والدوائر الحكومية إلى دائرة الموازنة العامة والتي تقوم بدورها من واقع هذه الخطط بتحضير مشروع قانون الموازنة العامة السنوي والسير به وفق الإجراءات الأصولية والتشريعية لإقراره والعمل به.

3. تنفيذ الموازنة: بعد إقرار قانون الموازنة العامة، تقوم دائرة الموازنة العامة بالإعلام عن مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية (السقوف المالية) عن طريق إصدار الأمر المالي والذي تقوم من خلاله الوزارات والدوائر الحكومية، بتقديم الخطة المالية الشهرية الخاصة بها إلى دائرة الموازنة العامة ومديرية الإدارة النقدية في وزارة المالية (الخطة التي تبين صرف النفقات خلال الأشهر الـ 12 من سنة الموازنة). ومن ثم يعقبها إصدار الحوالات المالية الشهرية للوزارات والدوائر من قبل دائرة الموازنة العامة إيداناً بالصرف من المخصصات المرصودة لها في الموازنة.

4. معالجة النفقات: تتم معالجة النفقات بشكل لا مركزي بتوزيعها على الوزارات والدوائر الحكومية والتي تقوم بدورها بإصدار الشيكات من حساباتها البنكية من أجل تغطية دفعات النفقات الخاصة بها والإفصاح عن هذه النفقات من خلال تقارير بملخص النفقات تزودها إلى وزارة المالية.

5. إدارة الإيرادات: تقوم دوائر تحصيل الإيرادات في عمان بإيداع الإيرادات المحصلة من قبلها في حساب الإيرادات العامة لدى البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية المعتمدة في نهاية كل يوم. كما تقوم دوائر التحصيل المتواجدة خارج عمان بتحصيل الإيرادات وإيداعها في

حسابات الإيرادات العامة المفتوحة في فروع البنوك في المحافظات والتي تقوم بدورها بتحويل تلك الإيرادات إلى حساب الإيرادات العام التجميعي في البنك المركزي، وتقوم المراكز المالية في المحافظات بإصدار تقرير عن الإيرادات إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر، كما يقوم البنك المركزي بتحويل رصيد حساب الإيرادات العامة التجميعي إلى حساب الخزينة الموحد في نهاية كل يوم. كما تقوم مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية بمطابقة الإيرادات الواردة في التقارير مع بيانات البنك المركزي شهرياً.

6. الإدارة النقدية: إن أحد أهم الإصلاحات الرئيسية المطبقة حالياً في الإدارة المالية للقطاع العام في الأردن هو الحساب الموحد للخزينة في البنك المركزي والذي تتم من خلاله معالجة المقبوضات والمدفوعات للموازنة. حيث تقوم الوزارات والدوائر في عمان بالاحتفاظ بحسابين لكل منها في البنك المركزي، أحدهما لمعالجة مدفوعات الموازنة والآخر لحساب الأمانات ويكون رصيد كل من الحسابين مساوياً صفراً وتسحب عليهما الشيكات خلال اليوم ثم تحول الأرصدة إلى حساب الخزينة الموحد في نهاية كل يوم.

7. إدارة الدين: تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع جهات التمويل الدولية حول القروض والمنح لدعم الموازنة والمشاريع الرأسمالية كما تدير إنفاق القروض والمنح وتقوم مديرية الدين العام في وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بخصوص إدارة القروض والمنح والاحتفاظ ببيانات الديون الخارجية والديون الداخلية ومن ضمنها مستندات الخزينة والتزاماتها والقروض المكفولة والقروض الجارية. كما تتابع مديرية الدين العام المعالجة المنتظمة لدفعات خدمات الدين.

8. التقارير: إلى جانب التقارير المالية الأخرى تعتبر الخلاصة الحسابية الشهرية من أهم التقارير المالية المعتمدة للإدارة المالية حيث تقوم الوزارات والدوائر والمراكز المالية بإعداد ما يسمى بتقرير الخلاصة الحسابية الشهرية الخاصة بالإيرادات والنفقات والأمانات والمتعلقة بنتائج تنفيذ الموازنة وتزويد وزارة المالية بها في نهاية كل شهر لإعداد وإصدار التقارير المالية الدورية اللازمة وتقارير نهاية السنة.

لذا فإن نظام تكنولوجيا المعلومات الذي يجري العمل على تطبيقه : يجري العمل حالياً على تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والذي يشكل تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية الغير مترابطة، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالية حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات الفضلى في هذا المجال(www.gfmis.gov.jo).

محاور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)

يحتوي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على العديد من ثلاثية محاور رئيسية يركز عليها النظام في كيفية عمل هذا النظام، وهي بمثابة دليل عمل للنظام :www.mof.gov.jo

أ- المحور الأول: محور إدارة العمليات المالية والمحاسبية، ويتم العمل على هذا المحور من خلال ما يلي:

1- إدارة وتنفيذ الموازنة: يختص هذا المسار بجميع العمليات المتعلقة بإعداد وتخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، من خلال سرد العمليات الرئيسية اللازمة لإقرار مشروع قانون الموازنة العامة، وطلب استكمال الإجراءات المطلوبة لإعداد أطر النفقات والإيرادات متوسطة المدى، والمعتمدة على التنبؤات الاقتصادية، ويستكمل ببلاغ إعداد الموازنة العامة وينتهي بإقرار قانون الموازنة العامة، كما ويختص بإصدار قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لبنود معينة حسب التشريعات، ويختص بمرحلة تنفيذ الموازنة العامة من خلال الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية الرئيسية والفرعية والمناقلات ونقل العهدة والحجز من الموازنة.

2- إدارة المشاريع: يختص هذا المسار بجميع الإجراءات الخاصة بإدارة المشاريع الرأسمالية والنشاطات الجارية، ويوفر منهاج لمراقبة أداء المشاريع الحكومية وتكاليفها بدقة متناهية لإصدار التقارير المختلفة في الأوقات المناسبة.

3- إدارة التشكيلات للوظائف: يختص هذا المسار بإدامة المعلومات الخاصة بالحركات الوظيفية التي تحدث في الدوائر والوحدات الحكومية، ويساعد الهيكل الحكومية على متابعة الوظائف المشغولة والشاغرة بالإضافة لوضع الاقتراحات لإعداد أية تشكيلات ووظائف مستقبلية، ويساعد على تقدير التكاليف المتوقعة لتشكيلات الوظائف المقترحة لتدخل في مرحلة الإعداد الأولي للموازنة.

4- إدارة المقبوضات: يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بتحصيل الإيرادات وتحويلها إلى حساب الخزينة الموحد.

5- الإدارة النقدية: يختص هذا المسار بإعداد ومتابعة تنفيذ الخطط المالية وخطط التدفقات النقدية، وتحديد السقوف المالية، وإعداد التسوية البنكية لمطابقة رصيد البنك في الدفاتر مع ما هو وارد في كشف البنك، وإدارة كافة العمليات المتعلقة بالدين الداخلي والخارجي،

وكذلك يقوم أعضاء هذا المسار بمتابعة كل ما يتعلق بحسابات النقود المنقولة والحساب الموحد والأمانات المتعلقة بالخبزينة.

6- المشتريات و المدفوعات: يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كل ما يتعلق بطرق الشراء وكما يختص هذا المسار بمتابعة وتنفيذ كافة العمليات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة فيما يخص عمليات الدفع المختلفة.

7- الحساب الختامي والأستاذ العام: يختص هذا المسار بالإجراءات المتبعة من قبل المحاسبين لمعالجة المعاملات اليومية من شراء ودفع وقبض، وترحيلها بشكل صحيح، وتغطية عمليات إغلاق الحسابات التي تتم بشكل شهري وسنوي، ويغطي إدارة أرصدة الالتزامات غير المدفوعة وإغلاق أرصدة الموازنة في نهاية السنة وإعداد الحساب الختامي وكافة الجداول الملحقة به وإدامة خارطة الحسابات وتحديثها، ويتم إصدار التقارير الضرورية بناءً على تنفيذ العمليات المختلفة في هذا المسار وبالنسبة إلى الأستاذ العام يعد آلية للرقابة على جميع الحركات المالية التي يتم إدخالها من الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظام الموازنة والمشتريات والمدفوعات والمقبوضات وإدارة النقد وغيرها، حيث أن جميع الأنظمة الفرعية الأخرى ترتبط بنظام الأستاذ العام من ناحية نقل وترحيل البيانات المالية: قيود موازنة، وقيود التزامات، وقيود فعلية

ب- المحور الثاني محور إدارة تكنولوجيا المعلومات:

1- الشبكات والدعم الفني: يتولى هذا القسم العديد من المهام (تعريف وبناء البنية التحتية لهيكل النظام/ الأجهزة والشبكات، والتشغيل والصيانة، الفحص المستمر للشبكة والأجهزة، تقديم الدعم الفني وحل المشاكل).

2- الأنظمة وقواعد البيانات: يتولى هذا القسم العديد من المهام (استلام وفحص الأجهزة المستلمة، وضع الوثائق اللازمة لعمليات الفحص وتنفيذ هذه العمليات، وللتأكد من عدم وجود أي خلل، صيانة وتشغيل مركز الأجهزة الرئيسية في المشروع، وضع الخطط المستقبلية لعملية استيعاب تزايد حجم البيانات).

3- مركز الإتصال والدعم الفني: يهدف إلى إرساء آلية اتصال مؤسسي فعال تضمن الإجابة على الأسئلة والاستفسارات الفنية للمستخدمين النهائيين للنظام، التعميم على المستخدمين كافة عن أي حالات صيانة أو إيقاف لخدمات النظام.

ج- المحور الثالث محور إدارة التغيير: إدارة التغيير هي عملية الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف لتحقيق أهداف محددة في إطار رؤية واضحة مشتركة بين القيادة والعاملين تتم

من خلالها عمل تغييرات في نظام معين، حيث يتم تنفيذ هذه التغييرات بطريقة يمكن التحكم بها عن طريق إتباع إطار ونموذج محددين، ويتم إجراء ذلك بأسلوب منظم وبأقل مضايقة أو إزعاج والتغيير ببساطة هو الانتقال مما نحن فيه الآن إلى ما نريد أن نكون عليه.

وتعتبر إدارة التغيير في مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد محاور العمل الرئيسية في تنفيذ المشروع ترتبط، بالرؤية والأهداف الإستراتيجية للمشروع بتمكين مستخدمي النظام "الحكومة" من إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية من خلال توفر قاعدة بيانات مالية دقيقة وشاملة تدعم إدارة القرارات المالية وصنعها في الوقت المناسب. وهو ما استلزم تطبيق إستراتيجية فعالة لإدارة التغيير تستند في رسالتها على توفير الأدوات والتقنيات والإرشادات اللازمة واستخدام كل الوسائل الممكنة لإعداد كافة أصحاب المصالح وعلى وجه الخصوص مستخدمي النظام، لكي يتقبلوا عملية الانتقال إلى النظام الجديد و يكونوا أكثر استعداداً والتزاماً في تطبيقه.

وتتركز مهام إدارة التغيير في مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في نشر التوعية بالنظام لمختلف مستخدمي النظام سواء على مستوى العاملين أو إداراتهم المعنية، هذا بالإضافة إلى بناء قدرات ومهارات الموظفين الماليين في القطاع الحكومي فيما يخص تطبيقات النظام، مساعدة المؤسسات على تقبل التغيير المصاحب لتطبيق النظام. بالإضافة إلى إعادة هندسة نظم العمليات اللازمة لتطبيقات النظام وبما يتناسب مع الأدوار والمسؤوليات الجديدة ويتم العمل على تنفيذ المهام أعلاه من خلال ما يلي:

1. إعادة هندسة العمليات

2. التدريب والتأهيل

3. الاتصال.

وهذه المهام تُعنى بالآتي:

- دراسة الأدوار والمسؤوليات للموظفين الماليين وتطويرها وتعديلها لتناسب مع الأدوار والمسؤوليات الجديدة على النظام.
- تسهيل عملية التواصل مع المؤسسات الحكومية ومتابعة متطلباتها من أجل تمكين هذه المؤسسات من تنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليها بفاعلية.
- توفير أدلة العمل والسياسات والمعايير الفنية اللازمة لتطبيق النظام.
- توفير البرامج التدريبية اللازمة لبناء مهارات وقدرات العاملين في مجال تطبيقات النظام

• تقديم الخبرة ونقل المعرفة إلى الموظفين العاملين في المؤسسات لتصبح المؤسسة قادرة على العمل على النظام وتطبيقاته بها بشكل فعال.

• رفع كفاءات ومهارات الموظفين الماليين لتهيئتهم لتقبل والتأقلم ودعم التغييرات الجديدة بما يضمن الحفاظ على مستوى عال من الإنتاجية وتحمل المسؤولية والاستمرارية في تحسين الأداء. ويقسم إلى ثلاثة أساسيات:

أ- **الاتصال:** فهي الأداة الرئيسية التي بواسطتها تستطيع إدارة المشروع للتأثير على درجة الوعي والالتزام لدعم هذا الانتقال. ولزيادة فعالية هذه الإدارة إلى أقصى درجة، يجب أن يكون استخدامها مخطط له بنفس درجة الانضباط في كل المواقع. حيث يجب على الاتصالات أن تستهدف مجموعات الشركاء الرئيسيين بأفضل الرسائل لتغيير والتأثير باتجاهات موظفي وإدارات القطاع العام في الأردن لقبول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والانتقال لتطبيقه ووضع موضع التنفيذ.

إن إدارة الاتصال الفعالة في المشروع جنباً إلى جنب مع التدريب الفعال قد تشكل الفارق بين النجاح والفشل. وتتعلق إدارة الاتصال في هذا المشروع بإدارة التوقعات والمخاوف والفوائد المتوقعة لأصحاب المصلحة على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. كما وتهتم بالعمل التشاركي مع أصحاب المصالح المعنيين بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية التي تصب في تحقيق رؤية الاتصال وتمثل أهدافها بالمشروع بـ:

- الحد من التخوف ومقاومة التغيير بين صفوف الإدارة العليا والمستخدمين الرئيسيين والمستخدمين النهائيين.
- نشر الوعي والترويج بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية باستخدام وسائل وأدوات اتصال فعالة تسهم في تعزيز اتجاهات وثقافات الفئات المستهدفة لاعتماد وتطبيق النظام وإدامته.
- دعم وتسيير كافة عمليات الاتصال اللوجستي بين الفرق العاملة في النظام وأصحاب المصالح.

وتقوم إدارة الاتصال على تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- تنظيم وعقد الورش التعريفية بنظام إدارة المعلومات المالية لحكومي للفئات المستهدفة من النظام.
- تزويد الفئات المستهدفة ومستخدمي النظام بالأدلة والنشرات التعريفية والموضوعات المتخصصة بالنظام.

- تعزيز التواصل المستمر مع مستخدمي النظام من خلال وسائل الاتصال المتاحة.
 - التواصل المباشر مع مستخدمي النظام من خلال الموقع الالكتروني والرد على استفساراتهم ومقترحاتهم.
 - تزويد مستخدمي النظام بدليل لإجراءات المالية الموحد لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
 - الإعلامية والصحية للإحداث والأنشطة المهمة لمشروع نظام إدارة المعلومات التغطية المالية الحكومي.
 - الوقوف على التغذية الراجعة (اتجاهات وانطباعات مستخدمي النظام) مستخدمين النظام بخصوص: مستوى الخدمة المقدمة من إدارة المشروع لمسارات العمل المختلفة، مستوى جودة تطبيقات النظام وتلبية احتياجات مستخدميه، دعم وتعزيز قبول النظام من قبل المستخدمين، اختيار المستخدم المميز لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الوزارات والدوائر الحكومية المطبقة للنظام، وهو الموظف الذي يظهر معرفة وفهما ودراية كبيرة بالنظام، مهارة وتمكنا من تشغيله واستخدامه، القدرة على الاستفادة من تطبيقاته وخياراته في تسيير شؤون العمل وتسريع وتيرة الإنجاز، تطويع أية مواقف أو حالات خاصة يمكن أن تواجهه أثناء تقديمه الخدمة إلى متلقيها، نقطة مرجعية بالنسبة لزملائه مستخدمين النظام.
- ب- التدريب:** وهي عملية التواصل وهي أساس العلاقات الإنسانية والتفاهم الإنساني، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أعضاء المجتمع وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والتجارب فيما بينهم، حيث أنها سلوك أفضل السبل والوسائل لنقل المعلومات والمعاني وتعتبر إدارة الاتصال عنصراً رئيسياً للإدارة الناجحة وإنجاز المشاريع المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية، حيث أن التغيرات الرئيسية في النظام، وخاصةً في تكنولوجيا المعلومات تستغرق وقتاً طويلاً (حتى ما بعد الانتقال لفترة التطبيق الفعلي) إلى أن تنفذ تنفيذاً كاملاً. فهي عبارة عن إعادة تنظيم الكيانات الحكومية لتلبية المتطلبات المتغيرة المتعلقة بتحسين العمليات المالية لتصبح أكثر تكاملاً، ومواكبة لأحدث التكنولوجيا، فهي الأداة الرئيسية التي بواسطتها تستطيع إدارة المشروع للتأثير على درجة الوعي والالتزام لدعم هذا الانتقال. ولزيادة فعالية هذه الإدارة إلى أقصى درجة، يجب أن يكون استخدامها مخطط له بنفس درجة الانضباط في كل المواقع. حيث يجب على الاتصالات أن تستهدف مجموعات الشركاء الرئيسيين بأفضل الوسائل لتغيير والتأثير باتجاهات موظفي وإدارات القطاع العام في الأردن لقبول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والانتقال لتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ.

ج- **موائمة العمليات:** وهي عبارة عن آلية تهدف إلى دراسة العمليات المالية الحكومية الحالية وإعادة تصميمها وهندستها وتوحيدها لئلا تتناسب مع الخصائص القياسية لتطبيقات النظام وتعمل الإدارة القائمة على موائمة العمليات بتحديد الأدوار والصلاحيات لكل موظف حسب نوع وطبيعة المسمى الوظيفي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء أهم الدراسات التي أجريت في مجال استخدام أنظمة محاسبة محوسبة وأثرها على الأداء المالي، ويقدم هذا الجزء الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة أحمر (2005)، بعنوان: "مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقترحات وتوصيات لمعالجة مواطن الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وذلك من خلال الإحصاء الوصفي ومعامل ألفا كرونباخ والمتوسطات الحسابية واختبار (T-Test)، وتضمنت العينة 191 حالة من حالات الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة التي حدثت في الوحدات الحكومية المركزية الأردنية للفترة من 1982 - 2002، والتي أوردها ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية عن تلك الفترة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك عشر ثغرات أو مواطن ضعف في النظام المحاسبي، هي من الأسباب الرئيسية في حدوث حالات الغش والتزوير والتلاعب والاختلاس، وأن ضعف النظام المحاسبي الحكومي هو الأكثر خطورة على المال العام.

وقد أوصت الدراسة بما يلي بضرورة إصلاح وتطوير النظام المحاسبي الحكومي ونظام الرقابة على المال العام والدورة المستندية، مما يساعد على الحد من الفساد.

دراسة باشي والمعاضيدي (2006)، بعنوان: "تقييم كفاءة وتطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل".

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم كفاءة المستندات في التطوير في النظام المحاسبي الحكومي، بالتركيز على هيكل النظام المحاسبي الحكومي، والتعرف على أهم المستندات في هذا النظام، وسد الثغرات الموجودة فيه، وإمكانية تعديل النظام القديم وإدخال المستندات فيه، ودراسة وتقييم النظام المحاسبي الحكومي بعد تطويره في جامعة الموصل، والوقوف على الجوانب الإيجابية فيه ومدى أهميته في إحداث التحسينات في الجوانب المحاسبية لهذه الجامعة.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار ألفا كرونباخ، وتحليل التباين أحادي الجانب،

واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين على النظام المحاسبي في جامعة الموصل، وتكونت عينة الدراسة من 30 موظف وتم عمل التحليل الإحصائي على 26 استبانته.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يحتاج إلى التطوير وخصوصاً على الدورة المحاسبية سواء بالقيود المحاسبية والمستندات والسجلات والدفاتر والتقارير والكشوف المحاسبية، وأن عملية التطوير للنظام هي خطوة مهمة أضفت التكامل على النظام المحاسبي الحكومي واستطاعت استكمال الدورة المحاسبية على مستوى الوحدات والمحافظة على المال العام.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ النظام وتطويره، وإجراء دراسات أخرى في نفس المجال.

دراسة الزعانين (2007)، بعنوان: "أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع العملي للنظام المالي في وزارة المالية، والتعرف على أنظمة المعلومات المحاسبية واستخدامها في ترشيد القرارات، وتتبع أثر المعالجة الآلية على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف على الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية، والتعرف على وجود علاقة بين المعالجة الآلية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للترتيب، وطريقة التجزئة النصفية، وتكون مجتمع الدراسة من المستخدمين لأنظمة المعلومات المحاسبية الآلية في وزارة المالية، فتم توزيع 120 استبانته على الموظفين العاملين على النظام و48 استبانته على المديرين ورؤساء الأقسام الذين يرتبط عملهم مع النظام كمتخذين للقرارات.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يقوم باستخدام السندات الورقية بشكل كامل، وأن مخرجات النظام لا توفر لمتخذي القرارات كل المعلومات والتقارير التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وإن البيانات تخضع لمراقبة مستمرة، بالإضافة إلى وجود نقص في استخدام النظام المالي في الوزارة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير النظام وشموليته لجميع التقارير، العمل على تطوير وتحديث النظام والبرامج والتشريعات ولمواكبة التطورات الهائلة الحادثة في العالم.

دراسة وشّاح (2008)، بعنوان: "الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني، دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الوزارات الفلسطينية وتقويمه، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطويره، واقتراح الاستراتيجيات اللازمة لتطويره ودعم جودة مخرجاته، بالتركيز على البرمجيات والأجهزة المستخدمة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في الدوائر المالية والرقابية الذين لهم علاقة بالنظام في جميع الوزارات الفلسطينية باستثناء وزارتي العدل وشؤون الأسرى والذين كان عددهم 170 موظف في 21 وزارة، وتم توزيع 151 استبانة عليهم، وتم عمل التحليل الإحصائي على 140 استبانة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الفلسطيني الحالي يشوبه العديد من أوجه القصور التي تجعله غير قادر على مواكبة التطورات، وغير قادر على تحقيق أهدافه المتمثلة بترشيد الإنفاق الحكومي وتوفير بيانات ومعلومات لخدمة أعمال التخطيط وإعداد الموازنات ورسم السياسات واتخاذ القرارات، وأن الأسس والمقومات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الحكومي لا تتلاءم مع متطلبات وجود نظام محاسبي سليم ومتطور قادر على مواكبة التغيرات.

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بعملية تطوير النظم المحاسبية، واستكمال المقومات والأسس الملائمة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، وإجراء المزيد من الدراسات على النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني.

دراسة الدايدة (2009)، بعنوان: "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، وكذلك قياس تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وذلك من خلال الإحصاء الوصفي واختبار الانحدار واختبار التباين، وتم توزيع الاستبانة على المحاسبين في الشركات المساهمة في قطاع غزة والبالغ عددها 170 شركة، وتم استرداد 151 استبانة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد أوصت الدراسة بما يلي: يفضل أن تستخدم الشركات الكبيرة نظم المعلومات المحاسبية المتطورة، وعلى هذه الشركات استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها، وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة.

دراسة السقا (2010)، بعنوان: "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية العراقية، التي تساهم في توفير معلومات تساعد على رقابة وتقييم أدائها وقياس كلفة خدماتها، وبالتالي إبراز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي الفعال للمعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وذلك من خلال الإحصاء الوصفي ومعامل ألفا كرونباخ والمتوسطات الحسابية واختبار (T-Test).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية لا يختلف عنه في وحدات قطاع الأعمال، كما أن استخدام أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية يزيد من كفاءة النظام المحاسبي الحكومي.

وقد أوصت الدراسة بإعطاء نظم المعلومات المحاسبية اهتمام أكبر في الوحدات الحكومية، وإجراء المزيد من دراسات حول نفس الموضوع.

دراسة يوسف (2010)، بعنوان: "النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، ومدى استجابة النظام للاحتياجات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في ظل العولمة المحاسبية، والإجراءات المتعلقة بمتطلبات تطبيق هذا النظام، بالتركيز على برمجيات النظام والأجهزة المستخدمة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من الممارسين

لمهنة المحاسبة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفين في المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص في ولاية تبسه وعنابه وقسن طينة وخنشلة وسوق أهراس في الجمهورية الجزائرية، فتم توزيع 270 استبانته عليهم، وتم عمل التحليل الإحصائي على 85 استبانته.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي القديم واجه العديد من الانتقادات وهو غير قادر على الاستجابة للمعايير الدولية، وبناء على ذلك تم تبني نظام محاسبي جديد هو النظام المحاسبي والمالي، وأن تبني النظام الجديد هو نتاج لعملية الإصلاح التي فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر ويهدف إلى معالجة الانتقادات الموجهة إلى النظام القديم، وأن النظام الجديد قادر على الاستجابة لمعايير المحاسبة الدولية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير كل الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية لتسخيرها لخدمة وتطبيق النظام المحاسبي الجديد، وإجراء العديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تضمن الانتقال الجيد والسلس من النظام القديم إلى النظام الجديد، وإجراء المزيد من الدراسات في نفس الموضوع.

دراسة القطيش (2011)، بعنوان: "تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي الحكومي من حيث مدى ملاءمته لتلبية أغراض تدقيق الأداء، وتقديم مقترحات لتطويره، بالتركيز على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق كفاءة وفاعلية الأداء في القطاع الحكومي لتحقيق الرقابة الفاعلة واستغلال الموارد بكفاءة وبطريقة اقتصادية، وترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، وتكون مجتمع الدراسة من المدققين الحكوميين التابعين لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على مستوى المديرين ورؤساء الأقسام والمتخصصين حيث بلغ عددهم 40 مدققاً، وتم توزيع 40 استبانته عليهم خضع منها 35 استبانته للتحليل الإحصائي.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الحكومي الحالي لا يوفر المعلومات الملائمة لتدقيق كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، وهو معد لخدمة أغراض الرقابة المالية، وإن تطويره يتطلب الاستفادة من فروع المحاسبة الأخرى مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية واستخدام أساس الاستحقاق، كما أن الرقابة المالية يجب أن تمتد لتشمل التأكد من ترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح وتطوير النظام المحاسبي الحكومي، والتوجه التدريجي إلى استخدام أساس الاستحقاق، وتطوير أسلوب إعداد الموازنة كتطبيق موازنة البرامج والأداء.

دراسة العجمي (2011)، بعنوان: "قياس كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات النفط الكويتية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات النفط الكويتية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS) وذلك من خلال الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية واختبار (T-Test)، وتكونت عينة الدراسة من 155 مدير مالي ومحاسب في شركتين (شركة البترول الوطنية الكويتية، شركة نفط الخليج الكويتية).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة قادرة على التأقلم مع التغيرات في معايير المحاسبة الدولية ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وأن مخرجات هذه النظم تتمتع بخاصية الملائمة والمصدقية والموثوقية والتوقيت المناسب، وكل ذلك يزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم. وقد أوصت الدراسة باستبدال النظام المحاسبي المطبق بنظام محاسبي إلكتروني.

دراسة العجمي (2011)، بعنوان: "تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة المواني في دولة الكويت وإمكانية تطويره".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة المواني في دولة الكويت وإمكانية تطويره، حيث استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي عبر تصميم استبانته وزعت على عينة مكونة من 52 مديراً مالياً ومحاسباً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث شمل مجتمع الدراسة جميع المدراء الماليين والمحاسبين الذي يمارسون العمل المحاسبي في مؤسسة المواني في دولة الكويت سواء في الإدارة العامة أو المواني التابعة لها، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية في التحليل الوصفي، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة (T-Test) للمقارنات الثنائية، واختبار ألفا كرونباخ.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة وليساهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة المواني الكويتية.

أوصت الدراسة بما يلي: تطوير النظام المحاسبي القائم ليستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث بشكل دوري، أن مؤسسة الموائى الكويتية لا تعاني من مشكلات في تطبيق قواعد وتعليمات المعايير المحاسبية الدولية وان هناك حاجة مستمرة لتطوير النظام لينسجم مع متطلبات التحديث المستمر المنشودة في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة الموائى الكويتية، إن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يتمتع بخواص الموثوقية والمصادقية والملائمة والتوقيت المناسب والشمولية والفعالية والكفاءة العالية.

دراسة الشبول (2012)، بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية في وزارة المالية الأردنية من خلال التعرف على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق تطوير مكونات النظام المحاسبي، والعلاقة بين دورة تكنولوجيا المعلومات وسرعة إنجاز الدورة المحاسبية وأخيراً معرفة العلاقة بين دور تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للرتب، وتكون مجتمع الدراسة من وزارة المالية وكانت عينة الدراسة تمثل العاملين في قسم المحاسبة في مديريات وزارة المالية الأردنية من محاسب ومدير ومدقق ووظائف أخرى لها علاقة بالأعمال المستندية وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة من خلال أخذ كل مفردات مجتمع الدراسة، وتم توزيع (85) استبانة وتم تحليل (81) استبانة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين دور تكنولوجيا المعلومات وتحقيق تطوير مكونات النظام المحاسبي، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وسرعة إنجاز الدورة المستندية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير النظم المحاسبية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام وزارة المالية الأردنية بعمل دائرة الموارد البشرية بما ينعكس على وظائف الموارد البشرية من استقطاب وتعيين وتدريب بما ينعكس على أداء الوزارة.

دراسة البحصي (2013)، بعنوان: "تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة، دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة، ومحاولة وضع مقترحات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في هذه البلديات، حيث ركزت الدراسة على البرمجيات المستخدمة في النظم، ومواكبتها للمعايير المحاسبية، وقابليتها للتحديث، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار (T-TEST)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان للرتب، وتكون مجتمع الدراسة من بلديات محافظات قطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في المجال المحاسبي والمالي في هذه البلديات، حيث تم توزيع 25 استبانة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ضعفاً كبيراً في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل وسليم، وأن مظاهر الخلل موجودة في جميع أجزاء النظام المحاسبي، من حيث قدراته المهنية وعدم الفصل بين الصلاحيات.

وقد أوصت الدراسة باستبدال الدفاتر المحاسبية اليدوية ببرامج محاسبية محوسبة، والتحول إلى مبدأ الاستحقاق في الإثبات المحاسبي.

دراسة جبريل (2014)، بعنوان: "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تميز الأداء المالي الحكومي بالأردن".

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي والتعريف بأهميته وهدفت لبيان أثر تطبيق هذا النظام على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن، ولتحقيقه تم توزيع استبانته على عدد من العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية في الأردن وبلغت الردود 132 استخدم فيها الباحث الطرق الإحصائية ونظام SPSS.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى ما يلي: أنه يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) في الوزارة والدوائر الحكومية، وأنه هناك أثر لتطبيق هذا النظام على الإدارة المالية، والمحاسبة، والموارد البشرية، وخدمة العملاء.

وقد أوصت الدراسة، بضرورة التوسع في تطوير النظام، وضرورة تطوير شبكة الإنترنت، وتحسين مستوى أدائه، وإعطائه السرعة المطلوبة، ليتماشى مع تطور البيئة المحاسبية وليخدم مجال الإدارة في التخطيط والرقابة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (2015) Karadag

Challenges Associated with the Financial and Administrative Information Systems when Applied to Small and Medium Enterprises

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات المرافقة مع نظم المعلومات المالية الإدارية عند تطبيقها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحليل الدور الرئيس التي تقوم به الإدارة المالية في التعرف على هذه التحديات والممارسات التي تؤثر على الأداء التنظيمي في تركيا وذلك من وجهة نظر الإدارة الاستراتيجية. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة على مدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل بيان دور نظام معلومات الإدارة المالية المطبقة بالإضافة إلى التحديات المرافقة لها. وقد أظهرت نتائج الدراسة التي طبقت أن هناك مساهمة كبيرة تقوم بها نظم المعلومات المالية والإدارية في تقليل التحديات الرئيسة التي تواجهها هذه المشاريع والتي تؤثر على ممارسة الأداء المالي والاستراتيجي في تركيا.

دراسة (2013) Abushamsieh et al. بعنوان:

"The Transparency of Government Information Applicable to Financial Organizations in Arab Countries Developing System"

هدف الدراسة إلى التعرف على مدى شفافية (GFMIS) المطبقة على المنظمات في البلدان العربية النامية حيث أن هذا الموضوع يثير انتباه الحكومات والباحثين والمنظمات الدولية وخصوصاً في مواضيع إعداد التقارير المالية في الدول العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص. هذا وتبحث الدراسة في الوضع المالي في هذه الدول لجعلها أكثر شفافية، وقد تم تطبيق منهج البحث الوصفي التحليلي في الدراسة وطورت استبانة من أجل معرفة أثر هذه النظم في رفع الكفاءة وإعداد التقارير وتحقيق الربحية في هذه البلدان. وقد بينت الدراسة أن نظم المعلومات المالية والإدارية تعتبر من أهم العوامل المطبقة والتي تساعد في حل الأزمات المالية ومعالجة الديون.

دراسة (2008) Mashhour & Zaatreh، بعنوان:

"A Framework for Evaluating the Effectiveness of Information Systems at Jordan Banks: An Empirical Study".

هدفت إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية والتعرف على كيف أن الاستثمار في نظم المعلومات في البنوك التجارية الأردنية يساهم في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى القيام بقياس العوامل التي تحدد فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الرئيسية في الأردن.

وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (12) بنك، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية من خلال الأنظمة المحاسبية الحديثة تؤثر بشكل كبير على أداء تلك البنوك، وأنها تؤثر على مستوى التنافسية بين البنوك عينة الدراسة.

دراسة (Owojori & Asaolu (2010)، بعنوان:

"Critical Evaluation of Accounting Systems in Multinational "Organizations in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية تقييم النظام المحاسبي في المؤسسات المتعددة الجنسية في نيجيريا استخدم الباحث المنهج التجريبي للوصول إلى بيانات الدراسة حيث تكونت العينة من 100 موظف تم اختيارهم بشكل عشوائي من مختلف المنظمات متعددة الجنسيات في نيجيريا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية لها تأثير كبير على إعداد البيانات المالية للمنظمات المتعددة الجنسيات، لذا يجب لنظام المحاسبة في الشركات متعددة الجنسيات أن يكون فعالاً بدرجة كبيرة، وأن يكون المديرين التنفيذيين ذو مهارات عالية للتعامل مع الثقافات المتعددة ولتحقيق أهداف الشركة.

دراسة (Winterman et al. (1998)، بعنوان:

"Impact of Information on Decision Making In Government Departments".

هدفت الدراسة إي استكشاف أثر نظم المعلومات على صناعة القرارات في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة.

وقد استخدم الباحثون الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة وتحليل البيانات ومعامل الارتباط بيرسون.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد دور إيجابي لنظم المعلومات والنظم المحاسبية في صناعة القرارات في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة، وأن المعلومات المستمرة والدقيقة، توفر الوقت والمال.

دراسة (Sajady et al. (200) بعنوان:

"Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems".

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية النظم المحاسبية من وجهة نظر المدراء الماليين في مدينة طهران بإيران. وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (347) شركة صناعية من مجموع (1383) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية بمدينة طهران بإيران، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها تحليل التباين الأحادي anova.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية واستخدام النظم المحاسبية الفاعلة في هذه الشركات يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مديري المالية، ويساعد على تحسين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

دراسة (2009) Veerankutty، بعنوان:

"Information Technology (it) Related Auditing in Malaysian Public Sector: an Empirical Study of National Audit Department of Malaysia".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تكنولوجيا المعلومات على أساس أهداف عملية التدقيق في مؤسسات القطاع العام في ماليزيا، من خلال التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات في المساعدة على تطوير نظام التدقيق، ومساهمتها في إخراج بيانات مالية وسجلات محاسبية تتسم بالمصداقية والدقة مما يؤثر على جودة عملية التدقيق في هذه المؤسسات.

وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي، وتم استخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار T-Test، واختبار الانحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من مدققين الحسابات في مؤسسات القطاع العام في ماليزيا، وأجريت الدراسة على 400 مدقق.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وذلك لمساهمتها في إخراج بيانات مالية وسجلات محاسبية تتسم بالمصداقية والدقة وهذا بدوره يؤثر بشكل ايجابي على عملية التدقيق، وأن تكنولوجيا المعلومات ترتبط بشكل وثيق مع عملية التدقيق.

وقد أوصت الدراسة بزيادة إدخال تكنولوجيا المعلومات في أعمال التدقيق من خلال البرامج المحاسبية الالكترونية.

"Measuring user acceptance of an integrated governmental financial system technology acceptance model (tam) the case of GFMS in Jordan".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء لقياس مدى تقبل نظم المعلومات بشكل عام والنظم المحاسبية كحالة خاصة للقطاع العام في الأردن ودراسة النظام المالي والمحاسبي GFMS استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث أن الدراسة تناولت العوامل التي تؤثر على قبول النظام المالي والمحاسبي GFMS. وتمتد هذه الدراسة لمعرفة اثر العوامل التالية: وهي التأثير الاجتماعي، والمخاطرة المتصورة لهم، والعمر، والخبرة. وكانت عينة الدراسة 50 موظفا من وزارة المالية الأردنية.

وكانت نتيجة هذه الدراسة بأن التأثير الاجتماعي والمخاطرة المتصورة لديهم كان لها تأثير كبير لجذب انتباه وسلوك مستخدمين النظام، بينما العوامل الأخرى لم تعطي تأثير كبير على المستخدمين.

وقد أوصت الدراسة: بأخذ التأثيرات الاجتماعية والتصورات لدى الموظفين لمعرفة انطباعهم وذلك للعمل على تعديل النظرة والسلوك لديهم تجاه هذا النظام المالي والمحاسبي الجديد ومعالجة مشكلة الخوف من الانتقال إلى أي نظام آخر، وذلك بإعطاء ندوات ونشرات عن هذا النظام وسهولة التعامل معه، ومساعدته في تسهيل إجراءات العمل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة استخدام التكنولوجيا في العمليات المحاسبية، وقد ركزت الدراسات السابقة على تأثير التكنولوجيا على السيطرة على العمليات المحاسبية، والسرعة، والإنجاز، كذلك ركزت الدراسات السابقة على دور التكنولوجيا في ضبط الإنفاق العام، والحد من التجاوزات المالية في هذا القطاع ولا سيما في الدول النامية، كذلك ركزت الدراسات الأجنبية على الدور الإيجابي الذي يقدمه وجود نظام محاسبي حكومي موحد في مختلف الجهات الحكومية.

كذلك اهتمت الدراسات السابقة بالموازنات من خلال الأداء والإعداد واهتمت أيضاً بالأداء المالي والأنظمة المحوسبة أما ما تميزت به الدراسة فهو دراسة العمليات المحاسبية على النظام من القبض والصرف والتسويات البنكية والحوالات المالية وتنفيذ الموازنة فكان الخوض في صميم العمل المحاسبي مما كان له أثر كبير بإثراء البحث العلمي بآلية العمل المحاسبي على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMS).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

أداة الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

صدق أداة الدراسة

أولاً: الصدق الظاهري

ثانياً: معامل الثبات

مصادر جمع البيانات

الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على استخدام الاستبانة في الحصول على المعلومات وتحليلها.

أداة الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة وتحقيق أهدافها قام الباحث بإعداد استبانة خاصة بهذا الموضوع حيث قام بتوزيعها على العاملين في الأقسام المالية في الوزارات الحكومية، وقام بتفريغها وتحليلها للوصول إلى النتائج المختلفة. حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي من أجل عملية القياس.

وقد تألفت الاستبانة من ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول: الخصائص الديمغرافية واشتملت على المؤهل العملي، والتخصص، والخبرة في العمل على نظام المعلومات المالي الحكومي، والمسمى الوظيفي.

الجزء الثاني: وقيس تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والجزء الثالث: وقيس تنفيذ العمليات المحاسبية وقد اشتمل على مجالات عملية القبض، وعمليات الصرف، وعمليات التسوية البنكية، وتنفيذ الموازنة، والحوالات المالية، والسقف المالي.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين في الدوائر المحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية التي تستخدم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظراً لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة قام الباحث بأخذ عينة عشوائية تألفت من 250 موظفاً من العاملين في الدوائر المالية من مختلف الدوائر والمؤسسات المستخدمة للنظام، حيث قام الباحث باسترجاع 232 استبانة بنسبة استجابة وصلت إلى 92.8%. والجدول (3-1) يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

يتضح من النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة وصلت إلى 64.1%، تلتها نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط وقد بلغت النسبة 19.7%، وتوزعت باقي النسبة على الحاصلين على الدبلوم العالي والدراسات العليا.

وفيما يخص التخصص فقد كانت النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادة المحاسبة بنسبة وصلت إلى 53.0%، وتوزعت باقي النسبة على الحاصلين على إدارة الأعمال بنسبة 18.8%، والحاصلين على الاقتصاد بنسبة 10.3%، والحاصلين على الإدارة العامة بنسبة 4.7%.

وفيما يخص المسميات الوظيفية، فقد شغلت النسبة الأكبر مسمى موظف بنسبة وصلت إلى 61.5%، تلتها نسبة رؤساء الأقسام 28.2%، وتوزعت باقي النسبة على مديريين ومساعد مدير ومراقب. وفيما يخص الخبرة فقد كانت الخبرة الأكبر 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة وصلت إلى 47.0%، تلتها فئة الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة وصلت إلى 25.0%، وأقل فئة خبرة سجلت للفئة 10-أقل من 15 سنة بنسبة وصلت إلى 8.5%.

جدول (1-3)

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

| النسبة | التكرار | الخاصية |
|--------|---------|--|
| | | المؤهل العلمي |
| 19.7 | 46 | دبلوم متوسط |
| 64.1 | 150 | بكالوريوس |
| 4.3 | 10 | دبلوم عالي |
| 11.1 | 26 | دراسات عليا |
| | | التخصص |
| 19.4 | 45 | إدارة أعمال |
| 53.0 | 124 | محاسبة |
| 10.3 | 24 | اقتصاد |
| 6.4 | 15 | علوم مصرفية |
| 4.7 | 11 | إدارة عامة |
| 5.6 | 13 | الحاسوب ونظم المعلومات |
| | | الخبرة في العمل على نظام المعلومات المالي الحكومي |
| 25.6 | 60 | أقل من 5 سنوات |
| 47.1 | 109 | 5- أقل من 10 سنوات |
| 8.5 | 19 | 10- أقل من 15 سنة |
| 18.8 | 44 | 15 سنة فأكثر |
| | | المسمى الوظيفي |
| 4.3 | 10 | مدير |
| 3.4 | 8 | مساعد مدير |
| 28.2 | 66 | رئيس قسم |
| 61.5 | 144 | موظف |
| 0.9 | 2 | مراقب |
| 0.9 | 2 | معتمد صرف |
| 100 | 232 | المجموع |

صدق أداة الدراسة

أولاً: الصدق الظاهري

قام الباحث بإعداد استبانة خاصة للدراسة وعرضها على عدد من المحكمين من الأساتذة والخبراء ذوي الاختصاص في هذا المجال (الملحق رقم 2). كذلك قام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية للدراسة تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وذلك بهدف رصد المشاكل التي يمكن أن تواجه أفراد العينة في ملء الاستبانة، وبعد جمع الاستبانات قام الباحث بتصويب الاستبانة، واستخراج ثبات أداة الدراسة باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لتحديد درجة الاعتمادية على الاستبانة. ومن ثم تم توزيع الاستبانة بشكلها النهائي على أفراد العينة للتوصل إلى نتائج الدراسة.

ثانياً: معامل الثبات

تم استخدام اختبار كرونباخ - ألفا (Cronbache's Alpha) بهدف التحقق من ثباتها حيث أظهرت النتائج درجة ثبات في استجابات المبحوثين، لأن قيمة كرونباخ ألفا المعيارية تساوي أكثر من 60%، وهي النسبة المقبولة في بحوث الإدارة (Sekaran and Bougie, 2010, p.174)، وفيما يلي يبين الجدول (2-3) نتائج ثبات أداة الدراسة.

جدول (2-3)

قيم معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة

| المجال | قيمة كرونباخ ألفا |
|-------------------------------|-------------------|
| تطبيق نظام المعلومات المحاسبي | 0.957 |
| تنفيذ العمليات المحاسبية | 0.975 |
| عملية القبض | 0.884 |
| عمليات الصرف | 0.881 |
| عملية التسوية البنكية | 0.927 |
| تنفيذ الموازنة | 0.909 |
| الحوالات المالية | 0.897 |
| السقف المالي | 0.902 |
| الأداة بشكل عام | 0.981 |

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات على النحو التالي:
أولاً: المصادر الثانوية: وتتضمن هذه المصادر جميع البيانات الصادرة عن الكتب والأبحاث والدراسة العلمية والتقارير وكذلك المعلومات المنشورة على الشبكة العنكبوتية وغيرها من الرسائل الجامعية والدراسات العلمية المحكمة التي تتعلق بموضوع ومتغيرات الدراسة.
ثانياً: المصادر الأولية: وهي البيانات التي سيتم جمعها من خلال استبانة خاصة صممت لأغراض هذه الدراسة، حيث جمعت هذه البيانات عن عينة الدراسة مباشرة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحث باستخدام الإحصائي الوصفي المتمثل في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية من أجل وصف متغيرات الدراسة والخصائص الديمغرافية للعينة، كذلك قام الباحث باستخدام الإحصاء الاستدلالي المتمثل في اختبار t-test المستقل، وتحليل التباين الأحادي وتحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتأثير متغيرات الدراسة على بعضها البعض.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولاً : نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS

ثانياً : تنفيذ العمليات المحاسبية

ثالثاً : اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يوضح الجدول (4-1) اتجاهات العاملين في مجال المحاسبة بنظام المعلومات المالية الحكومي، حيث يتضح من النتائج أن الاتجاه العام كان إيجابياً حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.09 والانحراف المعياري 0.59 والذي يشير إلى الإجماع الإيجابي لعينة الدراسة، وقد احتل أمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المرتبة الأولى في عملية التقييم بمتوسط حسابي 4.45، وهذا يشير إلى أن درجة الأمن التي وفرها النظام مرتفعة، وهذا يعكس إمكانية استخدام النظام بطريقة مرتفعة، تلاه ما يقدمه النظام من ربط مباشر بوزارة المالية بمتوسط حسابي 4.31، وهذا يوفر إمكانية المتابعة من قبل الوزارة لكافة الأمور المالية في الدوائر الحكومية، كذلك إمكانية توفير النظام المالي الحكومي مراجعة العمليات لفترات زمنية مختارة بمتوسط حسابي 4.26، ويمكن ذلك الدوائر الحكومية من مراجعة الموقف المالي لدوائرها، ومراجعة توزيع النفقات وذلك من أجل إجراء أي تعديل في المراحل اللاحقة.

كذلك احتل المرتبة الرابعة إمكانية تبديل صلاحيات المستخدمين من خلال حركة تغييرات المستخدمين على النظام بمتوسط حسابي 4.25، وفي المرتبة الخامسة تسهيل نظام المعلومات المالي الحكومي متابعة العاملين في الشؤون المالية بمتوسط حسابي 4.23، وفي المرتبة السادسة يمكن النظام من تحديد مسؤوليات العاملين بمتوسط حسابي 4.22. وجاء في المرتبة السابعة توفير النظام إمكانية الرقابة الدائمة على الحركات المالية داخل النظام بمتوسط حسابي 4.21، وقد احتل كلاً من عمل النظام المالي الحكومي الحفاظ على سرية المعلومات والتواصل مع المراقب المالي في المؤسسة الحكومية المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 4.16.

احتل تسهيل النظام إشراك الرقابة الداخلية بشكل مباشر في متابعة العمليات المالية المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 4.14، واحتل المرتبة العاشر كلاً من دعم النظام تطبيق خارطة الحسابات الموحدة حسب الدائرة أو الوزارة بشكل كامل بمتوسط حسابي 4.13.

انخفض تقييم تسهيل النظام إجراء عمليات التدقيق الداخلي والخارجي بمتوسط حسابي 3.98، وجاء أدنى تقييم لتوفير النظام إمكانية تحقيق الوفورات المالية في تبادل الخبرة المالية بين العاملين بمتوسط حسابي 3.79.

جدول (1-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تطبيق نظام المعلومات المالية الحكومية

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| 0.001 | 18.15 | 1 | 0.74 | 4.45 | يمكن النظام العاملين من الاستخدام بطريقة آمنة وسلسة من خلال توفير رقم فريد للمستخدم (الرقم الوطني) واستخدام كلمة مرور خاصة لكل مستخدم |
| 0.001 | 14.51 | 2 | 0.76 | 4.31 | يقدم نظام المعلومات المالي الحكومي الربط المباشر بوزارة المالية |
| 0.001 | 13.75 | 3 | 0.77 | 4.26 | يوفر نظام المعلومات المالي الحكومي إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة |
| 0.001 | 24.95 | 4 | 0.72 | 4.25 | يمكن استبدال صلاحيات المستخدمين من خلال حركة تغييرات المستخدمين (نقل ، تقاعد، تعيين... الخ) |
| 0.001 | 22.90 | 5 | 0.82 | 4.23 | يسهل نظام المعلومات المالي الحكومي متابعة العاملين في الشؤون المالية |
| 0.001 | 25.18 | 6 | 0.74 | 4.22 | يعمل نظام المعلومات المالي الحكومي على تحديد مسؤوليات العاملين |
| 0.001 | 26.24 | 7 | 0.85 | 4.21 | يوفر النظام إمكانية الرقابة الدائمة على الحركات المالية داخل النظام |
| 0.001 | 14.70 | 8 | 0.82 | 4.16 | يعمل النظام المالي الحكومي على الحفاظ على سرية المعلومات |
| 0.001 | 20.26 | 8 | 0.86 | 4.16 | يسهل النظام عملية التواصل مع المراقب المالي في المؤسسة الحكومية |
| 0.001 | 12.44 | 9 | 0.89 | 4.14 | يسهل النظام إشراك الرقابة الداخلية بشكل مباشر في متابعة العمليات المالية |
| 0.001 | 18.51 | 10 | 0.87 | 4.13 | يدعم النظام تطبيق خارطة الحسابات الموحدة حسب الدائرة أو الوزارة بشكل كامل |
| 0.001 | 19.74 | 10 | 0.88 | 4.13 | يساعد النظام على التواصل مع كافة الجهات الرقابية والإدارات المركزية (وزارة المالية ودائرة الموازنة و دائرة اللوازم) والعمل ضمن شبكة واحدة وعلى قواعد بيانات موحدة |
| 0.001 | 19.52 | 11 | 0.97 | 4.10 | يمنع النظام استخدام الحساب من قبل أي مستخدم آخر |
| 0.001 | 17.32 | 12 | 0.89 | 4.08 | يساهم النظام بتوحيد كافة إجراءات العمليات المالية على النظام والوظائف المتشابهة. |
| 0.001 | 30.23 | 12 | 0.68 | 4.08 | يسهل النظام تحديد صلاحيات العاملين على النظام وهذا يقلل الأخطاء المرتكبة |
| 0.001 | 26.64 | 13 | 0.80 | 4.06 | يوفر نظام المعلومات المالي الحكومي للعاملين في الشؤون المالية فرصة الالتزام بمواعيد محددة في صرف المستحقات المالية تبعاً للسيولة المتوفرة في الخزينة |
| 0.001 | 21.74 | 14 | 0.77 | 4.05 | يمكن النظام من إجراء التعديلات المعتمدة على الحركات المالية خلال فترات زمنية قصيرة في نفس الشهر قبل عملية الإغلاق |
| 0.001 | 21.57 | 15 | 0.92 | 4.03 | طريقة عمل النظام تساعد في منع عمليات اختراق النظام |
| 0.001 | 20.93 | 16 | 0.83 | 3.98 | يسهل النظام إجراء عمليات التدقيق الداخلي |
| 0.001 | 24.13 | 16 | 0.91 | 3.98 | يسهل النظام إجراء عمليات التدقيق الخارجي |
| 0.001 | 17.99 | 17 | 0.81 | 3.97 | يساهم النظام المالي الحكومي في إخضاع جميع العمليات المحاسبية للامتة |
| 0.001 | 16.04 | 17 | 0.81 | 3.97 | يتأثر النظام بالبنية التحتية الإلكترونية في المؤسسة |

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| 0.001 | 18.34 | 18 | 0.97 | 3.93 | يوفر النظام المالي الحكومي إمكانية المتابعة للعمليات المحاسبية في الوزارات المربوطة بالنظام |
| 0.001 | 16.91 | 19 | 0.90 | 3.85 | يشمل تطبيق نظام المعلومات المالي جميع العمليات في الشؤون المالية |
| 0.001 | 19.59 | 20 | 0.88 | 3.79 | يساهم نظام المعلومات المالي الحكومي في تبادل الخبرة المالية بين العاملين |
| 0.001 | 20.71 | 21 | 0.95 | 3.78 | يوفر النظام إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق |
| | | | 0.59 | 4.09 | نظام إدارة المعلومات المالية |

ثانياً: تنفيذ العمليات المحاسبية

عملية القبض

جاء تقييم عمليات القبض بمتوسط حسابي 3.96، وقد احتل تقييم تسهيل النظام متابعة إنفاق عمليات القبض من خلال الترسيد الآلي أول بأول بمتوسط حسابي 4.14، وقد احتلت المرتبة الثانية تمكين النظام من متابعة عمليات القبض مع العمليات الأخرى بمتوسط حسابي 4.03، واحتلت المرتبة الثالثة تمكين النظام من مطابقة عمليات القبض مع عمليات الصرف من خلال شاشة السقف المالي وكذلك إمكانية النظام المستخدم من الدفع من سحبات القروض ومتابعتها بمتوسط حسابي 3.89، بينما جاء أدنى تقييم لاختصار النظام الوقت اللازم لعمليات القبض بمتوسط حسابي 3.83. يتضح من النتائج أن تقييم عمليات القبض كان مرتفعاً ولكن لم ينعكس استخدام النظام المالي بشكل عالي جداً على عمليات القبض، وهذا يعني ضرورة مراجعة هذا الجانب في النظام المالي.

جدول (2-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات القبض

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|--|
| 0.001 | 15.06 | 1 | 0.85 | 4.14 | يسهل النظام متابعة إنفاق عمليات القبض من خلال الترسيد الآلي أولاً بأول |
| 0.001 | 16.88 | 2 | 0.72 | 4.03 | يمكن النظام من متابعة عمليات القبض مع العمليات الأخرى |
| 0.001 | 20.25 | 3 | 0.81 | 3.89 | يمكن النظام من مطابقة عمليات القبض مع عمليات الصرف من خلال شاشة السقف المالي |
| 0.001 | 21.89 | 3 | 0.83 | 3.89 | يمكن النظام المستخدم من الدفع من سحبات القروض ومتابعتها |
| 0.001 | 16.27 | 4 | 0.84 | 3.83 | يختصر النظام الوقت اللازم لعمليات القبض |
| | | | 0.67 | 3.96 | المجال ككل |

عمليات الصرف

جاء تقييم تنفيذ عمليات الصرف ممتازاً حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.24، وجاء أعلى تقييم لتمكين النظام من متابعة مخصصات الدائرة المرصودة في قانون الموازنة بمتوسط حسابي 4.39، تلاه تحقيق النظام رقابة فعالة على السقوف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي بمتوسط حسابي 4.32، وقد احتل المرتبة الثالثة تمكين النظام من منح الموظفين تحمل المسؤوليات ومنح الصلاحيات حسب المواقع الوظيفية التي يعملون بها بمتوسط حسابي 4.27، وفي المرتبة الرابعة جاء إمكانية إيجاد رقابة فعالة على أدوات تنفيذ الموازنة بمتوسط حسابي 4.22، وفي المرتبة الأخيرة جاء تحقيق النظام آليات ربط فعالة بما يحقق الرقابة الكاملة على العمليات الشرائية والمدفوعات المرتبطة بها بمتوسط حسابي 4.00. يتضح من النتائج السابقة أن تأثير النظام على عمليات الصرف جاء مرتفعاً، وهذا يعكس تحقيق النظام لدرجة عالية من متطلبات تنفيذ عمليات الصرف في الدوائر الحكومية.

جدول (4-3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات الصرف

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبارة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| 0.001 | 31.65 | 1 | 0.67 | 4.39 | يمكن النظام من متابعة مخصصات الدائرة المرصودة في قانون الموازنة |
| 0.001 | 23.51 | 2 | 0.74 | 4.32 | يحقق النظام رقابة فعالة على السقوف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي |
| 0.001 | 27.42 | 3 | 0.69 | 4.27 | يمكن النظام من منح الموظفين تحمل المسؤوليات ومنح الصلاحيات حسب المواقع الوظيفية التي يعملون بها |
| 0.001 | 28.29 | 4 | 0.79 | 4.22 | يمكن النظام من إيجاد رقابة فعالة على أدوات تنفيذ الموازنة |
| 0.001 | 17.03 | 5 | 0.90 | 4.00 | يحقق النظام آليات ربط فعالة بما يحقق الرقابة الكاملة على العمليات الشرائية والمدفوعات المرتبطة بها |
| | | | 0.63 | 4.24 | المجال ككل |

عمليات التسوية البنكية

جاء تقييم تنفيذ التسويات البنكية من خلال النظام المالي الحكومي بدرجة ممتازة بمتوسط حسابي 4.23، وجاء أعلى تقييم لتمكين النظام المستخدمين من إجراء مطابقة آلية مع الكشوفات البنكية الواردة من البنوك المعتمدة بمتوسط حسابي 4.29، تلاه تقييم الحفاظ على أمن وسرية

البيانات حسب نوع المصرف (نفقة أو أمانة) بمتوسط حسابي 4.28، وقد احتل المرتبة الثالثة تقييم إمكانية النظام اختصار الوقت المستغرق لإجراء التسوية البنكية ومحتوياتها بمتوسط حسابي 4.21، وفي المرتبة الرابعة توفير عمليات التسوية البنكية ومطابقتها لموازنة الوزارة أو الدائرة الحكومية، بينما جاء أدنى تقييم لتمكين النظام من القيام بعمل التسوية البنكية بشكل مستمر وآلي بمتوسط حسابي 4.17. تشير النتائج إلى أن تأثير النظام على التسوية البنكية جاء مرتفعاً وهذا يظهر إيجابية النظام في التعامل مع هذا الجانب.

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات التسوية البنكية

| العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|-----------------|-------------------|--------|--------|---------------|
| يمكن النظام المستخدمين من إجراء المطابقة الآلية مع الكشوفات البنكية الواردة من البنوك المعتمدة | 4.29 | 0.73 | 1 | 27.04 | 0.001 |
| يحافظ النظام على أمن وسرية البيانات حسب نوع المصرف (نفقة أو أمانة) | 4.28 | 0.73 | 2 | 26.95 | 0.001 |
| يمكن النظام من اختصار الوقت المستغرق لإجراء التسوية البنكية ومحتوياتها (الشيكات البنكية المصروفة، والتحويلات المعلقة) | 4.21 | 0.81 | 3 | 22.66 | 0.001 |
| توفير عمليات التسوية البنكية مطابقة لموازنة الشهرية للوزارة أو الدائرة | 4.18 | 0.80 | 4 | 22.45 | 0.001 |
| يمكن النظام من القيام بعمل التسوية البنكية بشكل مستمر وآلي | 4.17 | 0.81 | 5 | 21.94 | 0.001 |
| المجال ككل | 4.23 | 0.68 | | | |

تنفيذ الموازنة

جاء تقييم تنفيذ الموازنة بدرجة ممتازة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.09، وجاء الأعلى لكل من تقييم مساهمة النظام في توفير الوقت المستغرق في أدوات تنفيذ الموازنة ومراقبة مخصصات الدائرة، وتوفير النظام تقارير يومية وشهرية وسنوية لمراقبة مخصصات الدائرة المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة بمتوسط حسابي 4.16، وقد احتل المرتبة الثانية مساهمة النظام في توفير الوقت في إعداد الموازنة الجارية بمتوسط حسابي 4.11، وفي المرتبة الثالثة تقييم مساهمة النظام في إعداد كلف الرواتب بمتوسط حسابي 4.03، وجاء أدنى تقييم بدرجة ممتازة لمساهمة النظام في إعداد موازنة المشاريع الرأسمالية ومقابلتها مع مؤشرات الأداء بمتوسط حسابي

4.0. تعكس هذه النتائج التأثير الإيجابي للنظام المالي على تنفيذ الموازنة في الدوائر والوزارات الحكومية.

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ عمليات تنفيذ الموازنة

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| 0.001 | 19.66 | 1 | 0.90 | 4.16 | يساهم النظام في توفير الوقت المستغرق في أدوات تنفيذ الموازنة ومراقبة مخصصات الدائرة |
| 0.001 | 15.40 | 1 | 0.74 | 4.16 | يوفر النظام تقارير يومية وشهرية وسنوية لمراقبة مخصصات الدائرة المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة |
| 0.001 | 19.39 | 2 | 0.88 | 4.11 | يساهم النظام في توفير الوقت في إعداد الموازنة الجارية |
| 0.001 | 16.42 | 3 | 1.01 | 4.03 | يساهم النظام في إعداد كلف الرواتب المتضمنة الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والضمان الاجتماعي. |
| 0.001 | 23.79 | 4 | 0.92 | 4.00 | يساهم النظام في إعداد موازنة المشاريع الرأسمالية ومقابلتها مع مؤشرات الأداء |
| | | | 0.76 | 4.09 | المجال ككل |

حوالات مالية

جاء تقييم تنفيذ الحوالات المالية بدرجة ممتازة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.14، وقد احتل المرتبة الأولى توفير النظام إمكانية إصدار الحوالات المالية وموافقة الدوائر ذات الاختصاص عليها بما يضمن تفعيل دور الرقابة بمتوسط حسابي 4.25، وجاء في المرتبة الثانية تمكين النظام من إصدار الحوالات المالية آلياً بعد اعتماد الخطة المالية الشهرية بمتوسط حسابي 4.22، وجاء أدنى تقييم بدرجة ممتازة لتمكين النظام من تدقيق الحوالات المالية يومياً بمتوسط حسابي 3.98.

جدول (4-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو تنفيذ الحوالات المالية

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|--|
| 0.001 | 24.66 | 1 | 0.77 | 4.25 | يوفر النظام إمكانية إصدار الحوالات المالية وموافقة الدوائر ذات الاختصاص عليها بما يضمن تفعيل دور الرقابة |
| 0.001 | 22.43 | 2 | 0.82 | 4.22 | يمكن النظام من إصدار الحوالات المالية آلياً بعد اعتماد الخطة المالية الشهرية |
| 0.001 | 20.18 | 3 | 0.90 | 4.20 | يمكن النظام من اعتماد الحوالات المالية وإرسالها إلى دائرة الموازنة عن طريق النظام |
| 0.001 | 21.87 | 4 | 0.70 | 4.01 | يساهم النظام في إيجاد توازن بين الحوالات المالية والنفقات على تلك الحوالات |
| 0.001 | 20.57 | 5 | 0.72 | 3.98 | يمكن النظام من تدقيق الحوالات المالية يومياً |
| | | | 0.66 | 4.14 | المجال ككل |

السقف المالي

جاء تقييم تنفيذ السقف المالي بدرجة ممتازة بمتوسط حسابي 4.25، وقد احتل المرتبة الأولى منع النظام تجاوز السقف المالية الممنوحة من وزارة المالية بمتوسط حسابي 4.41، وجاء في المرتبة الثانية تحقيق النظام رقابة فعالة على السقف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي بمتوسط حسابي 4.16، وجاء أدنى تقييم لتسهيل النظام متابعة حجم السقف المالية الممنوحة خلال فترات زمنية محددة بمتوسط حسابي 4.15.

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو عمليات السقف المالي

| مستوى الدلالة | قيمة t | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة |
|---------------|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| 0.001 | 29.59 | 1 | 0.67 | 4.41 | يمنع النظام تجاوز السقف المالية الممنوحة من وزارة المالية |
| 0.001 | 31.77 | 2 | 0.70 | 4.36 | يحقق النظام رقابة فعالة على السقف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي |
| 0.001 | 22.73 | 3 | 0.77 | 4.16 | يسهل النظام كشف الأخطاء في السقف المالية المطلوب الموافقة عليها وبما لا يتجاوز حدود الحوالات المالية الموافق عليها. |
| 0.001 | 24.54 | 3 | 0.71 | 4.16 | يزيد النظام من دقة تنفيذ الخطط المالية للدائرة من خلال السقف المالية الممنوحة |
| 0.001 | 25.04 | 4 | 0.71 | 4.15 | يسهل النظام متابعة حجم السقف المالية الممنوحة خلال فترات زمنية محددة |
| | | | 0.61 | 4.25 | المجال ككل |

ثالثاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

استخدم الانحدار المتعدد من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على العمليات المحاسبية، ويتضح من النتائج في الجدول (4-8) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على العمليات المحاسبية كان جيداً حيث بلغ معامل الانحدار 0.768، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.880 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

جدول (4-8)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على العمليات المحاسبية

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|------------------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| عمليات القبض المحاسبية | 0.768 | 766.353 | 0.001 | 0.548 | 0.880 | 0.001 |

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على عمليات القبض المحاسبية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية، ويتضح من النتائج في الجدول (4-9) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية كان متوسطاً حيث بلغ معامل الانحدار 0.524، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.820 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

جدول (4-9)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على عمليات القبض المحاسبية

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|------------------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| عمليات القبض المحاسبية | 0.524 | 255.844 | 0.001 | 0.606 | 0.820 | 0.001 |

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ عمليات الصرف المحاسبية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على تنفيذ عمليات الصرف المحاسبية، ويتضح من النتائج في الجدول (4-10) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات الصرف المحاسبية كان جيد جداً حيث بلغ معامل الانحدار 0.708، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.894 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

جدول (4-10)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على عمليات الصرف المحاسبية

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|---------------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| عمليات الصرف المالي | 0.708 | 562.50 | 0.001 | 0.584 | 0.894 | 0.001 |

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على التسويات البنكية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على التسويات البنكية، ويتضح من النتائج في الجدول (4-11) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على التسويات البنكية كان جيد جداً حيث بلغ معامل الانحدار 0.710، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.973 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

جدول (4-11)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على التسويات البنكية

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|------------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| التسويات البنكية | 0.710 | 567.1 | 0.001 | 0.248 | 0.973 | 0.001 |

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ الموازنة عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على تنفيذ الموازنة، ويتضح من النتائج في الجدول (4-12) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على تنفيذ الموازنة كان متوسطاً حيث بلغ معامل الانحدار 0.586، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.988 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$.

جدول (4-12)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ الموازنة

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|----------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| تنفيذ الموازنة | 0.586 | 328.27 | 0.001 | 0.055 | 0.988 | 0.001 |

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على الحوالات المالية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على الحوالات المالية، ويتضح من النتائج في الجدول (4-13) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على عمليات القبض المحاسبية كان متوسطاً حيث بلغ معامل الانحدار 0.565، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.838 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$.

جدول (4-13)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الحوالات المالية

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|------------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| الحوالات المالية | 0.565 | 301.42 | 0.001 | 0.710 | 0.838 | 0.001 |

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية على منح السقف المالي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط من أجل اختبار تأثير نظام المعلومات المالية على منح القف المالي، ويتضح من النتائج في الجدول (4-14) أن تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على منح السقف المالي كان متوسطاً حيث بلغ معامل الانحدار 0.539، وكان النموذج دالاً إحصائياً وبلغ معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية 0.748 وكان التأثير دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$.

جدول (4-14)

تحليل الانحدار لتأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على منح السقف المالي

| مصدر التباين | معامل الانحدار (R^2) | قيمة F للنموذج | مستوى الدلالة | الثابت | معامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | مستوى الدلالة (t) |
|--------------|--------------------------|----------------|---------------|--------|---|-------------------|
| السقف المالي | 0.539 | 269.45 | 0.001 | 1.188 | 0.748 | 0.001 |

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً : مناقشة النتائج

ثانياً : التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج

يقدم هذا الجزء نقاش لأهم النتائج التي حصلت عليها الدراسة والمتعلقة بأثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيقها على عينة من العاملين في الدوائر المالية في الوزارات والدوائر المربوطة في هذا النظام، وقد بينت النتائج أن تقييم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كان إيجابياً بمختلف جوانبه، وهذا يعني أن وجود النظام أحدث قفزة نوعية في مجال المحاسبة الحكومية في الأردن، وقام النظام بتسهيل العمليات المحاسبية، ومن أبرز النقاط التي أحدثها النظام سرية المعلومات وإمكانية توفير الرقابة الكاملة على النظام. وهذا يؤدي إلى الحفاظ على المال العام وهذا يتفق مع النتيجة التي توصل إليها أحمر (2005) والتي بين فيها أن ضعف النظام المالي الحكومي يؤدي إلى زيادة حالات الغش والتزوير والتلاعب، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه جبريل (2014) من أن النظام سهل عمليات الإدارة المالية والموارد البشرية وخدمة العملاء. وقد بينت دراسة الشبول (2012) أن الاهتمام بالنظام المحاسبي الحكومي من شأنه أن يظهر تحسين على تنفيذ جميع العمليات المحاسبية في الدوائر والوزارات الحكومية. ويتفق ذلك مع دراسة باشي والمعاضيدي (2006) والتي بين فيها أن أتمتة النظام المالي الحكومي يساهم بشكل كبير في المحافظة على المال العام.

أظهرت النتائج أن النظام سهل التواصل في العمليات ما بين وزارة المالية والعاملين في المجال المالي والرقابة المالية في الدوائر الحكومية المختلفة، وأدى هذا التواصل إلى اختصار الوقت اللازم لتنفيذ العمليات المختلفة في الدوائر والوزارات المختلفة، كذلك يعمل النظام على الحد من التجاوزات المالية في العمليات المالية المختلفة داخل وخارج الوزارات. وقد اتفقت هذه النتائج مع ما توصل إليه باشي والمعاضيدي (2006) والذي بينا فيه حجم الجهد الذي يوفره النظام المالي الحكومي لتنفيذ العمليات المحاسبية، كذلك اتفقت هذه النتائج مع الزعانين (2007) والتي بين فيها أن أتمتة النظام المحاسبي الحكومي تسهل توفير البيانات المالية واتخاذ القرارات.

عمل نظام المعلومات المالية الحكومي على تحديد الصلاحيات في العمل وذلك من خلال منح كل مستخدم من المستخدمين صلاحيات محددة لتنفيذها على النظام، وقد أدى ذلك إلى التقليل

من ارتكاب الأخطاء وكذلك تحسين عملية التواصل بين العاملين في الأقسام المالية في الدوائر والوزارات المختلفة.

جاء تقييم إجراءات عمليات التدقيق الداخلي والخارجي أقل من النواحي الأخرى في النظام، وهذا يعني أن عمليات التدقيق يجب تفعيلها على النظام بشكل أكثر دقة ودراسة وذلك من أجل الوصول بها إلى مستويات تمكن من مراقبة العمل بطريقة صحيحة كاملة. كذلك بينت النتائج أن النظام لا يعنى بتوفير الوفورات المالية بشكل مباشر وقد يكون السبب وراء ذلك اعتماد هذا الجانب على تنفيذ الموازنات في الدوائر المختلفة أكثر من الاعتماد على النظام.

بينت النتائج أن النظام يمكن ويسهل عملية تنفيذ العمليات المحاسبية بمختلف جوانبها، فقد ساهم النظام في عملية تنفيذ العمليات المحاسبية منذ تخصيص الموازنة وتحديد السقوف فيها وانتهاءً بعمليات القبض والصرف التي تتم بصورة متواصلة مراقبة بشكل دائم.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. توفير البنية التحتية الإلكترونية المناسبة داخل الدوائر والوزارات المختلف من أجل تسهيل عملية استخدام النظام وإتاحته في أغلب الأوقات.
2. إجراء التحسينات على النظام المالي الحكومي من أجل تفعيل عمليات الرقابة الداخلية والخارجية.
3. تشجيع العاملين على تبادل الخبرة في التعامل مع النظام من خلال تبادل الأدوار في تنفيذ العمليات المحاسبية.
4. تمكين العاملين في الدوائر والمؤسسات المختلفة من الحصول على تقارير مالية يومية حول العمليات التي تنفذها دوائرها لاستخدامها لأغراض الرقابة ومتابعة تنفيذ الموازنة.
5. تحسين النظام من خلال إيجاد شاشات خاصة بمتابعة تنفيذ الموازنة في الدوائر المختلفة وفق فترات زمنية معينة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أحمرو، إسماعيل حسين (2005). مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها. مجلة العلوم الإدارية، 32(2).
- إسماعيل وعدس (2009). المحاسبة الحكومية، (ط1)، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- باشي، إنصاف والمعاضدي، منى (2006). تقييم كفاءة وتطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، بغداد، العراق.
- البحيصي، عصام محمد (2013). تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة، دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 21(1).
- البدري، مسعود (2007). فحص انتقادي لواقع النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الإدارية العامة في ليبيا، من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا للفترة ما بين 11-13 يونيو 2007، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
- جبريل، فاروق (2014). أثر تطبيق "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" على تميز الأداء المالي الحكومي بالأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.
- حجازي، محمد (2007). المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، (ط7)، وزارة المالية، عمان، الأردن.
- الحجاوي، حسام (2010). الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، (ط2)، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حسن، حسين عجلان (2005). استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حسين، أحمد حسين علي (2004). نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- حماد، أكرم (2011). المحاسبة الحكومية، (ط1)، عمان، الأردن: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع.

الخطيب، محمد (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر.

الداية، منذر يحيى (2009). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

دهمش، نعيم وأبو نصار، محمد والخليلة، محمود (2007). مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

ديبان، السيد عبد المقصود والدواهي، كمال الدين وعبد اللطيف، ناصر نور الدين، (2005). أساسيات في نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الرفاعي، محمد، والشيايب، محمد، والروادة، محمد (2009). مستوى تطبيق المنظمة المتعلمة ومعوقاتها كما يراها العاملون في المؤسسات العامة الأردنية في محافظة إربد. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 9(1).

الزعانين، علاء أحمد (2007). أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

السقا، زياد هاشم (2010). فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 6(17).

الشبول (2012). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظم المحاسبية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، جرش، الأردن. عبدالله، شعيب، (2010). نظم المعلومات المحاسبية، (ط1)، الكويت: جامعة الكويت.

عثمان، الأميرة ومحمد، أحمد، (2004). الأنظمة المحاسبية المتخصصة، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع.

العجمي (2011). تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموائى في دولة الكويت وإمكانية تطويره. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العجمي، منصور (2011). قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

القطيش، حسن فليح (2011). تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 7(1).

- محمود، رأفت (2013). **المحاسبة الحكومية**، (ط2)، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مسعد، محمد والخطيب، راغب (2009). **المحاسبة الحكومية**، (ط1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، (2010). **مبادئ المحاسبة المالية- الدورة المحاسبية**، (ط 5)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- هلالي، محمد، (2002). **المحاسبة الحكومية**، (ط1)، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الهويمل، سعد والحسين، عبد الله، (2005). **المحاسبة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية**، الرياض، السعودية: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث.
- وديان، لؤي والحدر، زهير (2010). **"المحاسبة الحكومية"**، (ط1)، عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- وشاح، محمود عبد الله (2008). **الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.
- يوسفي، رفيق (2010). **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- AAASBO. (2006). **Budgeting and Financial Reporting**, Alabama Association of School Business Officials Soft Copy, www.aaasbo.Com- Budget and Financial Reporting Inancialreport.
- Abusamsieh, K., Hernandez, A.; Rodriguez, D. (2013). The transparency of government financial information systems in Arab countries: Evidence from Palestine. **Journal of Accounting- Business and Management**, 20, 99-112.
- Anderson, R. G. (1989). **Data Processing: Practice**, London: Pitman Pub. Co.
- Brown, R. (1989). **PBX: Office Controller Exchanges, Telecommunication**.
- Engstrom, John and Hay, Leon. (1996). **Essential of Accounting For Government And Not- For- Profit Organization Fourth Edition**, Mirror Higher Education Group INCM Company, United States, World Bank Government Accounting And The USE of The Accruals Basis Software Copy, www1.Worldbank.Org.
- Husain, I. (1993). **A Comment of The IMF, The World Bank And Africa's Adjustment And External Debt Problems: UN Official View World Development**, 21(2), Oxford: Program on.

- Karadag, H. (2015). **Financial Management Challenges in Small and Medium Sized Enterprises**, University of Liberty System, Turkey.
- Luder, K.G. (1992). A Contingency Model of Governmental Accounting Innovations in the Political- Administrative Environment. **Research in Government and Nonprofit Accounting**, Vol. 7, Ed J.L. Chan, Green Wich, CT: JAI Press, 99-127.
- Mashhour, Ahmad & Zaatreh, Zakaria. (2008). A Framework For Evaluating The Effectiveness Of Information Systems At Jordan Banks: An Empirical Study. **Journal Of Internet Banking And Commerce**, 13(1), 1-14.
- Owojori and Asaolu (2010). **Critical Evaluation of Accounting Systems in Multinational Organizations in Nigeria, Accounting & Business Education Section**, Department of Educational Foundations & Management, University of Ado-Ekiti, Ado-Ekiti, Nigeria.
- Romney, Steinbart. (2006). **Accounting Information Systems**, (10th Edition), Prentice Hall.
- Sekaran, U.; Bougie, R. (2010). **Research methods for business: A skill building approach**, 5th ed.
- United Nation, (1970). **Manual for Governmental Accounting**, New York: U.N.
- Wang, Qiang. And Lai, Fujun, Zhao, Xiande. (2008). The Impact of Information Technology on the Financial Performance of Third- Party Logistics Firm In China. **Supply Chain Management: An International Journal**, 13(2).

ثالثاً - الإنترنت:

www.gfmis.gov.jo
www.kaa.jo
www.mof.gov.jo
www1.worldbank.org

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

أخي الموظف/أختي الموظفة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تنفيذ العمليات المحاسبية في الدوائر الحكومية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. لذا فإنني أرجو تعاونكم في التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (x) في المكان المناسب مقابل كل فقرة. علماً بأن أية معلومات ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً حسن تعاونكم

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

الباحث

الجزء الأول: الخصائص الديمغرافية

المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط بكالوريوس

دبلوم عالي دراسات عليا

التخصص:

إدارة أعمال محاسبة

اقتصاد أخرى (حدد)

الخبرة في العمل على نظام المعلومات المالي الحكومي:

أقل من 5 سنوات 5 - أقل من 10 سنوات

10 - أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

المسمى الوظيفي :

مدير مساعد مدير

رئيس قسم موظف

غير ذلك (حدد)

الجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء بجمع معلومات حول نظام المعلومات المالي الحكومي

| الرقم | العبارة | متحقق كاملاً | متحقق | متحقق إلى حد ما | غير متحقق | غير متحقق نهائياً |
|-------|---|-----------------|-------|-----------------------|--------------|-------------------------|
| 1 | يساهم النظام المالي الحكومي في إخضاع جميع العمليات المحاسبية للأتمتة | | | | | |
| 2 | يشمل تطبيق نظام المعلومات المالي جميع العمليات في الشؤون المالية | | | | | |
| 3 | يساهم نظام المعلومات المالي الحكومي في تبادل الخبرة المالية بين العاملين | | | | | |
| 4 | يعمل نظام المعلومات المالي الحكومي على تحديد مسؤوليات العاملين | | | | | |
| 5 | يسهل نظام المعلومات المالي الحكومي متابعة العاملين في الشؤون المالية | | | | | |
| 6 | يوفر نظام المعلومات المالي الحكومي إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة | | | | | |
| 7 | يقدم نظام المعلومات المالي الحكومي الربط المباشر بوزارة المالية | | | | | |
| 8 | يوفر النظام المالي الحكومي إمكانية المتابعة للعمليات المحاسبية في الوزارات المربوطة بالنظام | | | | | |
| 9 | يوفر نظام المعلومات المالي الحكومي للعاملين في الشؤون المالية فرصة الالتزام بمواعيد محددة في صرف المستحقات المالية تبعاً للسيولة المتوفرة في الخزينة | | | | | |
| 10 | يوفر النظام إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق | | | | | |
| 11 | يساهم النظام بتوحيد كافة إجراءات العمليات المالية على النظام والوظائف المتشابهة. | | | | | |
| 12 | يدعم النظام تطبيق خارطة الحسابات الموحدة حسب الدائرة أو الوزارة بشكل كامل | | | | | |
| 13 | يساعد النظام على التواصل مع كافة الجهات الرقابية والإدارات المركزية (وزارة المالية ودائرة الموازنة و دائرة اللوازم) والعمل ضمن شبكة واحدة وعلى قواعد بيانات موحدة | | | | | |
| 14 | يمنع النظام استخدام الحساب من قبل أي مستخدم آخر | | | | | |
| 15 | يمكن النظام العاملين من الاستخدام بطريقة آمنة وسلسة من خلال توفير رقم فريد للمستخدم (الرقم الوطني) واستخدام كلمة مرور خاصة لكل مستخدم | | | | | |
| 16 | يمكن استبدال صلاحيات المستخدمين من خلال حركة تغييرات المستخدمين (نقل ، تقاعد، تعيين....الخ) | | | | | |
| 17 | يعمل النظام المالي الحكومي على الحفاظ على سرية المعلومات | | | | | |
| 18 | يوفر النظام إمكانية الرقابة الدائمة على الحركات المالية داخل النظام | | | | | |
| 19 | يمكن النظام من إجراء التعديلات المعتمدة على الحركات المالية خلال فترات زمنية قصيرة في نفس الشهر قبل عملية الإغلاق | | | | | |

| الرقم | العبارة | متحقق كاملاً | متحقق | متحقق إلى حد ما | غير متحقق | غير متحقق نهائياً |
|-------|--|-----------------|-------|-----------------------|--------------|-------------------------|
| 20 | يسهل النظام تحديد صلاحيات العاملين على النظام وهذا يقلل الأخطاء المرتكبة | | | | | |
| 21 | يسهل النظام إجراء عمليات التدقيق الداخلي | | | | | |
| 22 | يسهل النظام إجراء عمليات التدقيق الخارجي | | | | | |
| 23 | يتأثر النظام بالبنية التحتية الإلكترونية في المؤسسة | | | | | |
| 24 | طريقة عمل النظام تساعد في منع عمليات اختراق النظام | | | | | |
| 25 | يسهل النظام إشراك الرقابة الداخلية بشكل مباشر في متابعة العمليات المالية | | | | | |
| 26 | يسهل النظام عملية التواصل مع المراقب المالي في المؤسسة الحكومية | | | | | |

الجزء الثالث: تنفيذ العمليات المحاسبية

| الرقم | العبارة | موافق بشدة | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-------------------------------|---|---------------|-------|--------------------|--------------|----------------------|
| عملية القبض | | | | | | |
| 1 | يختصر النظام الوقت اللازم لعمليات القبض | | | | | |
| 2 | يمكن النظام من مطابقة عمليات القبض مع عمليات الصرف من خلال شاشة السقف المالي | | | | | |
| 3 | يسهل النظام متابعة إنفاق عمليات القبض من خلال الترصيد الآلي أولاً بأول | | | | | |
| 4 | يمكن النظام من متابعة عمليات القبض مع العمليات الأخرى | | | | | |
| 5 | يمكن النظام المستخدم من الدفع من سحبات القروض ومتابعتها | | | | | |
| عمليات الصرف | | | | | | |
| 6 | يمكن النظام من متابعة مخصصات الدائرة المرصودة في قانون الموازنة | | | | | |
| 7 | يمكن النظام من إيجاد رقابة فعالة على أدوات تنفيذ الموازنة | | | | | |
| 8 | يحقق النظام رقابة فعالة على السقوف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي | | | | | |
| 9 | يمكن النظام من منح الموظفين تحمل المسؤوليات ومنح الصلاحيات حسب المواقع الوظيفية التي يعملون بها | | | | | |
| 10 | يحقق النظام آليات ربط فعالة بما يحقق الرقابة الكاملة على العمليات الشرائية والمدفوعات المرتبطة بها | | | | | |
| عملية التسويات البنكية | | | | | | |
| 11 | يمكن النظام المستخدمين من إجراء المطابقة الآلية مع الكشوفات البنكية الواردة من البنوك المعتمدة | | | | | |
| 12 | يحافظ النظام على أمن وسرية البيانات حسب نوع المصرف (نفقة أو أمانة) | | | | | |

| الرقم | العبارة | موافق بشدة | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-----------------------|--|------------|-------|-----------------|-----------|----------------|
| 13 | يمكن النظام من اختصار الوقت المستغرق لإجراء التسوية البنكية ومحتوياتها (الشبكات البنكية المصروفة، والتحويلات المتعلقة) | | | | | |
| 14 | توفير عمليات التسوية البنكية مطابقة الموازنة الشهرية للوزارة أو الدائرة | | | | | |
| 15 | يمكن النظام من القيام بعمل التسوية البنكية بشكل مستمر وآلي | | | | | |
| تنفيذ الموازنة | | | | | | |
| 16 | يساهم النظام في توفير الوقت المستغرق في أدوات تنفيذ الموازنة ومراقبة مخصصات الدائرة | | | | | |
| 17 | يساهم النظام في إعداد كلف الرواتب المتضمنة الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والضمان الاجتماعي. | | | | | |
| 18 | يساهم النظام في توفير الوقت في إعداد الموازنة الجارية | | | | | |
| 19 | يساهم النظام في إعداد موازنة المشاريع الرأسمالية ومقابلتها مع مؤشرات الأداء | | | | | |
| 20 | يوفر النظام تقارير يومية وشهرية وسنوية لمراقبة مخصصات الدائرة المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة | | | | | |
| حوالات مالية | | | | | | |
| 21 | يوفر النظام إمكانية إصدار الحوالات المالية وموافقة الدوائر ذات الاختصاص عليها بما يضمن تفعيل دور الرقابة | | | | | |
| 22 | يمكن النظام من إصدار الحوالات المالية آلياً بعد اعتماد الخطة المالية الشهرية | | | | | |
| 23 | يمكن النظام من اعتماد الحوالات المالية وإرسالها إلى دائرة الموازنة عن طريق النظام | | | | | |
| 24 | يساهم النظام في إيجاد توازن بين الحوالات المالية والنفقات على تلك الحوالات | | | | | |
| 25 | يمكن النظام من تدقيق الحوالات المالية يومياً | | | | | |
| السقف المالي | | | | | | |
| 26 | يحقق النظام رقابة فعالة على السقوف المالية من خلال ضبط عمليات الصرف بما لا يتجاوز مخصصات السقف المالي | | | | | |
| 27 | يمنع النظام تجاوز السقوف المالية الممنوحة من وزارة المالية | | | | | |
| 28 | يسهل النظام كشف الأخطاء في السقوف المالية المطلوب الموافقة عليها وبما لا يتجاوز حدود الحوالات المالية الموافق عليها. | | | | | |
| 29 | يسهل النظام متابعة حجم السقوف المالية الممنوحة خلال فترات زمنية محددة | | | | | |
| 30 | يزيد النظام من دقة تنفيذ الخطط المالية للدائرة من خلال السقوف المالية الممنوحة | | | | | |

ملحق رقم (2) كشف أسماء قائمة المحكمين

| الرقم | الاسم | الرتبة الأكاديمية | التخصص | الجامعة |
|-------|-------------------------------------|---------------------|----------------------------|----------------------------------|
| 1 | الدكتور مهند نزال | أستاذ مساعد | المحاسبة | آل البيت |
| 2 | الدكتور حسين الربيع | أستاذ مساعد | المحاسبة | آل البيت |
| 3 | الدكتور عودة احمد بني حمد | أستاذ مساعد | المحاسبة | آل البيت |
| 4 | الدكتور نوفان العليمات | أستاذ مساعد | محاسبة مالية | آل البيت |
| 5 | الدكتور عبدالله محمد الزعبي | أستاذ مساعد | المحاسبة | آل البيت |
| 6 | الدكتور محمد مفلح الحذب | أستاذ مساعد | المحاسبة | آل البيت |
| 7 | الدكتور سامر العكور | أستاذ مساعد | محاسبة | جامعة العلوم الإسلامية |
| 8 | الدكتور زياد محمد عبيدات | أستاذ مساعد | علوم مالية ومصرفية | جامعة العلوم الإسلامية |
| 9 | الدكتور وائل جمال عبد الكريم الكايد | أستاذ مساعد | الريادة والمشروعات الصغيرة | جامعة العلوم الإسلامية |
| 10 | الدكتور اسماعيل العواملة | أستاذ مساعد | علوم مالية ومصرفية | الإسراء الخاصة |
| 11 | الدكتور صالح الزرقان | أستاذ مشارك | إدارة مالية ومصرفية | الإسراء الخاصة |
| 12 | الدكتور منير وحيد القاسم | أستاذ مساعد | علوم مالية ومصرفية | الإسراء الخاصة |
| 13 | الدكتور مازن أحمد العمري | أستاذ مشارك | المحاسبة | جامعة عمان العربية |
| 14 | الدكتور نمر عبد الحميد السليحات | أستاذ مشارك | محاسبة | جامعة عمان العربية |
| 15 | الدكتور خلدون الداور | أستاذ مساعد | محاسبة | جامعة عمان العربية |
| 16 | الدكتور محمد عثمان البطة | مدرس | المحاسبة الحكومية | جامعة عمان الأهلية |
| 17 | الدكتور علي محمد الشبلي | مدير | اقتصاد عام | مركز التدريب الإحصائي الأردني |
| 18 | خالد خليفات | مدير | محاسبة | إدارة المعلومات المالية |
| 19 | مأمون موسى خليفات | ر.ق عمليات الحسابات | محاسبة | إدارة المعلومات المالية الحكومية |

